

بنك فيصل الإسلامي المصري
(شركة مساهمة مصرية)
القوائم المالية المجمعة
عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ م
الموافق ٧ جماد آخر ١٤٤٤ هـ

BDO خالد وشركاه
محاسبون قانونيون ومستشارون

KPMG حازم حسن
محاسبون قانونيون ومستشارون

تقرير مراقبا الحسابات

إلى السادة/ مساهمي بنك فيصل الإسلامي المصري "ش.م.م"

تقرير عن القوائم المالية المجمعة

راجعنا القوائم المالية المجمعة المرفقة لبنك فيصل الإسلامي المصري "شركة مساهمة مصرية" والمتمثلة في قائمة المركز المالي المجمعة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ وكذا القوائم المجمعة للدخل والدخل الشامل والتغير في حقوق الملكية والتدفقات النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ، وملخص للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات.

مسئولية الإدارة عن القوائم المالية المجمعة

هذه القوائم المالية المجمعة مسؤولة إدارة البنك، فالإدارة مسؤولة عن إعداد وعرض القوائم المالية المجمعة عرضاً عادلاً وواضحاً وفقاً لقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الاعتراف والقياس الصادرة عن البنك المركزي المصري بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ والمعدلة بموجب التعليمات الصادرة في ٢٦ فبراير ٢٠١٩ وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة، وتتضمن مسؤولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية مجمعة عرضاً عادلاً وواضحاً خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ، كما تتضمن هذه المسؤولية اختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف.

مسئولية مراقب الحسابات

تتخصص مسئوليتنا في إبداء الرأي على هذه القوائم المالية المجمعة في ضوء مراجعتنا لها، وقد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية. وتتطلب هذه المعايير منا الالتزام بمتطلبات السلوك المهني وتخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكيد مناسب بأن القوائم المالية المجمعة خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة.

وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والإفصاحات في القوائم المالية المجمعة. وتعتمد الإجراءات التي تم اختيارها على الحكم المهني للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر في القوائم المالية المجمعة سواء الناتج عن الغش أو الخطأ. ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب في اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام البنك بإعداد القوائم المالية المجمعة والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأى على كفاءة الرقابة الداخلية في البنك. وتشمل عملية المراجعة أيضاً تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة وكذا سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية المجمعة.

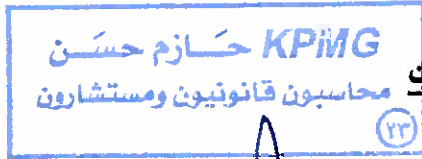
وإننا نرى أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساساً مناسباً لإبداء رأينا على القوائم المالية المجمعة.

أ. حازم حسن

ف

الرأي

ومن رأينا أن القوائم المالية المجمعة المرفقة تعبر بعدالة ووضوح في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي للمجمع لبنك فيصل الإسلامي المصري "ش.م.م" في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ وعن أدائه المالي المجمع وتدفقاته النقدية المجمعة عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ، طبقاً لقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الاعتراف والقياس الصادرة عن البنك المركزي المصري بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ والمعدلة بموجب التعليمات الصادرة في ٢٦ فبراير ٢٠١٩ وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة بإعداد هذه القوائم المالية المجمعة.



مراقبا الحسابات



مهند طه خالد

فارس عامر/إمام عامر
سجل الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ٢٣٠
KPMG حازم حسن
محاسبون قانونيون ومستشارون

مهند طه خالد
سجل الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ٣٧٥
BDO خالد وشركاه
محاسبون قانونيون ومستشارون

القاهرة في ١٦ مارس ٢٠٢٣

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)
قائمة المركز المالي المجمعة
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م الموافق ٧ جماد آخر ١٤٤٤ هـ

٣١ ديسمبر ٢٠٢١م بالآلاف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م بالآلاف جنيه مصري	ايضاح رقم	
			الأصول
٩,٦٤٤,٤٤٨	١٢,٦١٨,٧٨٢	(١٥)	تقديية وأرصدة لدى البنك المركزي المصري
١٨,٨٠٨,٣٦٣	٢٤,١٠٨,٦٤٥	(١٦)	أرصدة لدى البنوك
٦٥٢,٨٢٩	٩٣٤,٥٢٥	(١٧)	مخزون
٦٧١,٦١٤	٦٨٦,٠٩٨	(١٨)	عملاء واوراق قبض بالصافي
١١,٧٨٢,٨٠٠	١٢,٣٩٨,٨٢٣	(١٩)	مشاركات ومراجعات ومضاربات مع العملاء
			استثمارات مالية
٢٨,٥٥٦,٢٧٣	٣٣,٨٣١,١٨٣	(١/٢٠)	بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر
٤٥٦,٢٤٧	٢٦٤,٤٥٣	(ب/٢٠)	بالقيمة العادلة من خلال الارباح او الخسائر
٥٦,٢٨٥,٩١٨	٦٠,٦١٣,٩٥٧	(ج/٢٠)	بالتكلفة المستهلكة
٥٢١,٥٦٢	٥٣٦,٢٣٤	(د/٢٠)	استثمارات في شركات شقيقة
٣,٦٤٤,٥٩٩	٥,٩١١,٢٧١	(٢١)	أصول أخرى
-	٢١٣,٥٥٠		أصول ضريبية مؤجلة
٧٦,٥٠١	١٩٣,٣٩٦	(٢٢)	أصول غير ملموسة
٢,١٠٥,٠٥٩	٢,٣٧٤,٩٧٤	(٢٣)	أصول ثابتة
٢٤,٦٦٦	٢٩,٧٠١	(٢٤)	استثمارات عقارية
<u>١٣٣,٢٣٠,٨٧٩</u>	<u>١٥٤,٧١٥,٥٩٢</u>		إجمالي الأصول
			الالتزامات وحقوق الملكية
			الالتزامات
١,٠٥١,٠٨١	١,٦٩٥,١٠٩	(٢٥)	أرصدة مستحقة للبنوك
١١٥,١٣٨	١٥٨,٤٩٣		قروض طويلة الاجل
٣٢٤,٨٦٢	٣٤٦,٢٨٩		موردون و اوراق دفع
١٠٩,٤٣٤,٠٠٤	١٢٣,٤٨١,١٢٨	(٢٦)	الأوعية الادخارية وشهادات الادخار
٣,٣٦٩,٣١٤	٤,٥٩٧,٧٧٠	(٢٧)	التزامات أخرى
٤٧,١٨١	-		التزامات ضريبية مؤجلة
١٢٣,٣٧٥	٣١٠,٤٠٧	(٢٨)	مخصصات أخرى
٦٣٣,٢٧٣	٨١٠,٠٩٥		التزامات ضريبية جارية
<u>١١٥,٠٩٨,٢٢٨</u>	<u>١٣١,٣٩٩,٢٩١</u>		إجمالي الالتزامات
			حقوق الملكية
٥,٦٧٧,٥٠٩	٥,٦٧٧,٥٠٩	(٢٩)	رأس المال المدفوع
(٩,٨٩٢)	(٩,٨٩٢)	(٢٩)	أسهم خزينة
٣,٧٠٩,٩١٢	٥,٣٤١,٠٢٥	(٣٠)	الاحتياطيات
٨,٥١٢,٣٩٤	١٢,٠٢١,٤٨٦	(٣٠/و)	الأرباح المحتجزة (متضمنة أرباح السنة)
١٧,٨٨٩,٩٢٣	٢٣,٠٣٠,١٢٨		إجمالي حقوق الملكية العائد الى مساهمين البنك
٢٤٢,٧٢٨	٢٨٦,١٧٣		الحقوق غير المسيطرة
١٨,١٣٢,٦٥١	٢٣,٣١٦,٣٠١		إجمالي حقوق الملكية
<u>١٣٣,٢٣٠,٨٧٩</u>	<u>١٥٤,٧١٥,٥٩٢</u>		إجمالي الالتزامات وحقوق الملكية

المحافظ
عبد الحميد محمد أبو موسى

رئيس القطاع المالي
صبحى حسين منصور

- الإيضاحات المرفقة من (١) إلى (٣٥) جزء لا يتجزأ من القوائم المالية المجمعة .
- تقرير مراقبي الحسابات (مرفق).

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)

قائمة الدخل المجمعة

عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م الموافق ٧ جماد آخر ١٤٤٤ هـ

إيضاح رقم	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م	٣١ ديسمبر ٢٠٢١م
	بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري
(٦)	١٢,١١٩,٥٦٢	١٠,٩٦٢,٣٨١
	عائد مشاركات ومراجعات ومضاربات والإيرادات المشابهة	
(٦)	(٧,٧٧٦,٣٢٥)	(٥,٤٧٠,٧٨٨)
	تكلفة الأوعية الادخارية والتكاليف المشابهة	
(٦)	٣,٢٧٦,٣٨٤	٢,٨٠٢,٦١٤
	المبيعات	
(٦)	(٢,٤٥٠,٤٠٩)	(٢,٣٠٤,٧٠٤)
	تكلفة المبيعات	
(٦)	٥,١٦٩,٢١٢	٥,٩٨٩,٥٠٣
	صافي الدخل من العائد	
(٧)	٣٣٥,٦٥٣	٢٣٠,١٥٦
	إيرادات الأتعاب والعمولات	
(٨)	١٢٥,٠١٢	٥٤,٦٩٨
	توزيعات الأرباح	
(٩)	١١٩,٩٩١	٩٩,٢٧٢
	صافي دخل المتاجرة	
(١٠/٢٠)	٢٦,١٧٦	٧٧٧
	أرباح الاستثمارات المالية	
(١٠)	١٤٩,٤٣٥	(٢١٢,٦٨٦)
	رد (عبء) الاضمحلال عن خسائر عمليات التوظيف والاستثمار	
(١١)	(١,٦٤١,٧٦٢)	(١,٣٠٨,١١١)
	مصروفات إدارية	
	الزكاة المستحقة شرعا	(١٨٠,٣١٠)
(١٢)	٢,٤٧٥,٩٥٨	١٠٧,٣٨٧
	إيرادات تشغيل أخرى	
	الربح قبل ضرائب الدخل	٤,٧٨٠,٦٨٦
(١٣)	(١,٧٤٥,٩٥٩)	(١,٧٦٣,٦٠٨)
	(مصروفات) ضرائب الدخل	
	صافي أرباح السنة قبل الحقوق غير المسيطرة	٣,٠١٧,٠٧٨
	الحقوق غير المسيطرة	(٥١,٦١٥)
	صافي أرباح السنة بعد الحقوق غير المسيطرة	٢,٩٦٥,٤٦٣
(١٤)	٧,٤٦٦	٤,٥٧٠
	نصيب السهم في الربح (جنيه)	

المحافظ
عبد الحميد محمد أبو موسى

رئيس القطاع المالي
صبحي حسين منصور

- الإيضاحات المرفقة من (١) إلى (٣٥) جزء لا يتجزأ من القوائم المالية المجمعة .

بنك فيصل الإسلامى المصرى (شركة مساهمة مصرية)

قائمة الدخل الشامل المجمعة

عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م الموافق ٧ جمادى آخر ١٤٤٤ هـ

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م	٣١ ديسمبر ٢٠٢١م	
بالآلاف جنيه مصرى	بالآلاف جنيه مصرى	
٤,٧٥٧,١٦٢	٢,٩٦٥,٤٦٣	صافي أرباح السنة من واقع قائمة الدخل
<u>بنود لا يتم إعادة تبويبها في الأرباح والخسائر</u>		
١,٦٨٤,٥٧٢	١٦٣,٨٨٨	صافي التغير في القيمة العادلة للإستثمارات في أدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر
<u>بنود قد يتم إعادة تبويبها في الأرباح والخسائر</u>		
(٢٧٦,٩٧٣)	(٢٤,٣٠٧)	صافي التغير في القيمة العادلة للإستثمارات في أدوات دين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر
٣,٣٨٤	(٢,٤٦٠)	صافي التغير في الخسائر الأنتمائية المتوقعة لأدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر
١,٤١٠,٩٨٣	١٣٧,١٢١	اجمالى بنود الدخل الشامل الاخر للسنة
٦,١٦٨,١٤٥	٣,١٠٢,٥٨٤	اجمالى الدخل الشامل للسنة

- الإيضاحات المرفقة من (١) إلى (٣٥) جزء لا يتجزأ من القوائم المالية المجمعة .

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)
قائمة التغير في حقوق الملكية المجمعة
عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م الموافق ٧ جماد آخر ١٤٤٤ هـ

الإجمالي	الحقوق غير المسيطره	الحقوق المملوكة	إجمالي حقوق الملكية	أسهم الخزينة	الأرباح المحتزرة وصافي أرباح السنة	الإحتياطيات	رأس المال المدفوع	إيضاح
بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري	رقم
١٨,١٣٢,٦٥١	٢٤٢,٧٢٨	١٧,٨٨٩,٩٢٣	(٩,٨٩٢)	٨,٥١٢,٣٩٤	٣,٧٠٩,٩١٢	٥,٦٧٧,٥٠٩	الأرصدة في ١ يناير ٢٠٢٢ م	
٣,٣٥٥	٣,٣٥٥	-	-	-	-	-	زيادة رأس مال	
١,٤٢٣,٩٩٢	-	١,٤٢٣,٩٩٢	-	١٣,٠٠٩	١,٤١٠,٩٨٣	-	صافي التغير في الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر	
(١,٠٦٩,٣٦٣)	(٢٨,٤١٤)	(١,٠٩٧,٧٧٧)	-	(١,٠٤٠,٩٤٩)	-	-	توزيعات أرباح	
-	-	-	-	٤٨,١٦٠	(٤٨,١٦٠)	-	المحول من احتياطي مخاطر بنكية عن أصول التملكها للبنك	
-	-	-	-	(٢٦٨,٢٩٠)	٢٦٨,٢٩٠	-	المحول إلى احتياطي قانوني (عام)	
٤,٨٢٥,٦٦٦	٦٨,٥٠٤	٤,٧٥٧,١٦٢	-	٤,٧٥٧,١٦٢	-	-	صافي أرباح السنة	
٢٣,٣٦٦,٣٠١	٢٨٦,١٧٣	٢٣,٠٨٠,١٢٨	(٩,٨٩٢)	١٢,٠٢١,٤٨٦	٥,٣٤١,٠٢٥	٥,٦٧٧,٥٠٩	الأرصدة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ م	(٣٠)(٢٩)
١٥,٢٩٥,٤٣٥	٤٣٢,٤٠٨	١٤,٨٦٣,٠٢٧	(٩,٨٩٢)	٧,٤١٩,٥٢٢	٢,٣٦٦,٥٢٢	٤,٠٨٦,٨٦٥	الأرصدة في ١ يناير ٢٠٢١ م	
١٤٧,٩٥٧	-	١٤٧,٩٥٧	-	١٠,٨٣٦	١٣٧,١٢١	-	صافي التغير في الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر	
(٢٢٠,٧٥٧)	(٨,٨٨١)	(٢١١,٨٧٦)	-	(٢١١,٨٧٦)	-	-	توزيعات أرباح	
(١٠٧,٦٦٢)	(٢٣٢,٤١٤)	١٢٥,٣٥٢	-	١٢٥,٣٥٢	-	-	تسويات عن شركات تابعة	
-	-	-	-	(٢٠٥,٥٧١)	٢٠٥,٥٧١	-	المحول إلى احتياطي قانوني (عام)	
-	-	-	-	(٢,٥٥٠)	٢,٥٥٠	-	المحول إلى احتياطي راسمالي	
-	-	-	-	١,٨٢٢	(١,٨٢٢)	-	المحول من احتياطي مخاطر بنكية عن أصول التملكها للبنك	
-	-	-	-	(١,٥٩٠,٦٤٤)	-	١,٥٩٠,٦٤٤	المحول لزيادة رأس المال	
٣,٠١٧,٠٧٨	٥١,٦١٥	٢,٩٦٥,٤٦٣	-	٢,٩٦٥,٤٦٣	-	-	صافي أرباح السنة	
١٨,١٣٢,٦٥١	٢٤٢,٧٢٨	١٧,٨٨٩,٩٢٣	(٩,٨٩٢)	٨,٥١٢,٣٩٤	٣,٧٠٩,٩١٢	٥,٦٧٧,٥٠٩	الأرصدة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ م	(٣٠)(٢٩)

- الإيضاحات المرتبطة من إيضاح (١) إلى (٣٥) جزء لا يتجزأ من القوائم المالية المجمعة.

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)

قائمة التدفقات النقدية المجمعة

عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م الموافق ٧ جماد آخر ١٤٤٤ هـ

٣١ ديسمبر ٢٠٢١م بالألف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م بالألف جنيه مصري	إيضاح رقم
٤,٧٨٠,٦٨٦	٦,٥٧١,٦٢٥	
١٦٩,٦٣٤	٢٠٤,٥٤٥	
٢٧٩,٨٨٩	(٢٥٧,٧٥٧)	
(٣٠)	٦,٨٣٧	(٢٨)
٤٠,٥٧٧	١٩٠,٩٢٩	(١٠)
(١٠٤,٥٢٤)	(٤٥,٥٦٥)	(٥/٢٠)
(٢,٧٧٦)	(٩,٢٠٣)	
(٥٤,٦٩٨)	(١٢٥,٠١٢)	(٨)
٥,١٠٨,٧٥٨	٦,٥٣٦,٣٩٩	
(٦٤١,٩٠٥)	(٢,٨٢١,٤٩٣)	(١٥,١٠)
٢,٦٦٣,٩٥٧	١,٦٥٨,١٥٩	(ج/٢٠)
(٢٢,٤٨١)	١٩١,٧٩٤	(ب/٢٠)
١٨٦,٨٥٧	(٢٨٤,٤٨٥)	(١٧)
(١٢٢,٠٨٧)	(١٧,٣٩٨)	(١٨)
(١,٩٩١,٦٤٨)	(٢,٥٢١,٤٥٢)	(١٩)
١٨,٣٤٦	(٢٦٠,٧٣١)	
(٧٦٧,٥٤٠)	(٣١٧,٢٢٧)	(٢١)
٥٨٧,٤٠٢	٦٤٤,٠٢٨	(٢٥)
١١٣,٦٢٥	٢١,٤٢٧	
١٢,٦٢٥,٣١٣	١٤,٠٤٧,١٢٤	(٢٦)
(١,٧٧٦,٨٦٧)	(١,٢٩٦,٢٧٩)	
٣٥٩,١١٤	١,١٦٣,٦٦٨	(٢٧)
١٦,٣٤٠,٨٤٤	١٦,٧٤٣,٥٣٤	
(٤٧٣,٣٣٦)	(٥٩١,٢١٢)	(٢٣, ٢٢)
٢,٧٧٦	٩,٢٠٣	(١٢)
٥٤,٦٩٨	١٢٥,٠١٢	(٨)
(٧٧٣,٣٣٨)	(١,٩٥٧,٨٨١)	
(٢٠٠)	(٥,١٧٩)	
١١,٩٠٦	(١٤,٦٧٢)	
(١١,٠٩٨,٢٥٢)	١,١٤٦,٨٥٥	
(١٢,٢٧٥,٧٤٦)	(١,٢٨٧,٨٧٤)	
(٨٠,٣٣٢)	٤٣,٣٥٥	
(٢١٣,٨٠١)	(٩٧٦,١٦١)	
(١٨٩,٦٨٠)	٤٣,٤٤٥	
(٤٨٣,٨١٣)	(٨٨٩,٣٦١)	
٣,٥٨١,٢٨٥	١٤,٥٦٦,٢٩٩	
١٦,٨٨٥,٩٨٩	٢٠,٤٦٧,٢٧٤	
٢٠,٤٦٧,٢٧٤	٣٥,٠٣٣,٥٧٣	(٣١)

التدفقات النقدية في أنشطة التشغيل
صافي الأرباح قبل ضرائب الدخل
تعديلات لتسوية صافي الأرباح مع التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل :
إهلاك أصول ثابتة و استثمارات عقارية وإستهلاك أصول غير ملموسة
اضمحلال الأصول
فروق إعادة تقييم المخصصات الأخرى بالعملة الأجنبية
عبء (رد) مخصصات أخرى
(أرباح) استثمارات مالية
(أرباح) بيع أصول ثابتة
توزيعات أرباح محصلة
أرباح التشغيل قبل التغيرات في الأصول والالتزامات من أنشطة التشغيل

صافي التغيير في الأصول والالتزامات
ودائع لدى البنوك
أوراق حكومية استحقاق أكثر من ٣ شهور
استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر المخزون
عملاء وأوراق قبض
مشاركات و مرابحات و مضاربات مع العملاء *
(أصول) التزامات ضريبية مؤجلة
أصول أخرى
أرصدة مستحقة للبنوك
موردون وأوراق دفع
أوعية إيداعية وشهادات ادخار
ضرائب دخل مسددة
إلتزامات أخرى
صافي التدفقات النقدية الناتجة من أنشطة التشغيل (١)

التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار
مدفوعات لشراء أصول ثابتة و غير ملموسة
متحصلات من مبيعات أصول ثابتة
توزيعات أرباح محصلة
مدفوعات مقابل إقتناء استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
مدفوعات لشراء استثمارات عقارية
متحصلات من استبعاد (مدفوعات مقابل إقتناء) استثمارات في شركات تابعة وثيقة
متحصلات من استبعاد (مدفوعات مقابل إقتناء) استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة
صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) أنشطة الاستثمار (٢)

التدفقات النقدية من أنشطة التمويل
متحصلات من (مدفوعات في) قروض طويلة الأجل
توزيعات الأرباح المدفوعة *
التغير في الحقوق غير المسيطرة
صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) أنشطة التمويل (٣)
صافي الزيادة في النقدية وما في حكمها خلال السنة
رصيد النقدية وما في حكمها - أول السنة
رصيد النقدية وما في حكمها - آخر السنة

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)

قائمة التدفقات النقدية المجمعة (تابع)

عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م الموافق ٧ جماد آخر ١٤٤٤ هـ

٣١ ديسمبر ٢٠٢١م بالآلاف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م بالآلاف جنيه مصري	إيضاح رقم	وتتمثل النقدية وما في حكمها فيما يلي :
٩,٦٤٤,٤٤٨	١٢,٦١٨,٧٨٢	(١٥)	نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي
١٨,٨٠٨,٣٦٣	٢٤,١٠٨,٦٤٥	(١٦)	أرصدة لدى البنوك
٣٢,٩٦٦,٤٤١	٤٠,٤٢١,٣٠٥	(٢٠)	أوراق حكومية أخرى قابلة للخصم لدى البنك المركزي المصري
(٨,٣٥٤,٩٤٢)	(١١,١٧٦,٢٨٢)	(١٥)	أرصدة لدى البنك المركزي في إطار نسبة الاحتياطي
(٣٢,٥٩٧,٠٣٦)	(٣٠,٩٣٨,٨٧٧)	(٢٠)	أوراق حكومية استحقاق (أكثر من ٣ شهور)
<u>٢٠,٤٦٧,٢٧٤</u>	<u>٣٥,٠٣٣,٥٧٣</u>	(٣١)	الإجمالي

* لم تتضمن قائمة التدفقات النقدية معاملات غير نقدية تشمل المبالغ التي الإفصاح عنها في إيضاح رقم ٢/٣١ .

- الإيضاحات المرفقة من إيضاح (١) إلى (٣٥) جزء لا يتجزأ من القوائم المالية المجمعة .

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة

عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م

١ - معلومات عامة

يقدم بنك فيصل الإسلامي المصري خدمات المؤسسات والتجزئة المصرفية والاستثمار في جمهورية مصر العربية والخارج من خلال ٤١ فرعاً ، ويوظف أكثر من الف وسبعمائة موظفاً والمركز الرئيسي للبنك الكائن في ٣ شارع ٢٦ يوليو - القاهرة.

تأسس البنك كشركة مساهمة مصرية بموجب القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٧م المعدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٨١م ولانحته التنفيذية في جمهورية مصر العربية ، والبنك مدرج في البورصة المصرية للأوراق المالية . تم اعتماد القوائم المالية المجمعة للبنك في مجلس الإدارة بإجماعه بتاريخ ١٦ مارس ٢٠٢٣م.

نبذة عن المجموعة :

تمتلك مجموعة بنك فيصل الإسلامي المصري بصورة مباشرة وغير مباشرة عدد من المساهمات في بعض الشركات التابعة والشقيقة وبيانها كالتالي:

أ - الشركات التابعة :

حصة المجموعة	
% ٩٩,٩٩٤	فيصل للاستثمارات المالية
% ٩٩,٩٠	فيصل لتداول الأوراق المالية
% ٨٣,٢٢	صرافة بنك فيصل
% ٨٥,١٤	الوطنية الحديثة للصناعات الخشبية
% ٨٤,٤٧	القاهرة لصناعة الكرتون " كويك "
% ٦٩,٠٠	الأفق للاستثمار والتنمية الصناعية
% ٦٧,٩٨	الإسماعيلية الوطنية للصناعات الغذائية "فوديكو"
% ٦٥,٠٠	الطاقة للصناعات الإلكترونية
% ٩٩,٩٩٩	الفيصل للاستثمارات والتسويق العقاري

ب - الشركات الشقيقة :

% ٤٨,٥٧	الجيزة للبيوت والصناعات الكيماوية
% ٤٠,٠٠	العربية لأعمال التطهير " أرايس "
% ٤٠,٠٠	أشجار سيتي للتنمية والتطوير
% ٢٥,٠٠	العربية للوساطة في التأمين
% ٣٢,٧٥	المصرية للتأمين التكافلي على الممتلكات
% ٢٤,٣٠	مستشفى مصر الدولي
% ٢٥,٥١	أرضك للتنمية والاستثمار العقاري

٢- ملخص السياسات المحاسبية

فيما يلي أهم السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد هذه القوائم المالية المجمعة والتي يتم إتباعها بثبات إلا إذا تم الإفصاح عن غير ذلك:

أ - أسس إعداد القوائم المالية الدورية المجمعة

يتم إعداد هذه القوائم المالية المجمعة وفقاً لتعليمات البنك المركزي المصري المعتمدة من مجلس إدارته بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ وكذا وفقاً لتعليمات إعداد القوائم المالية للبنوك طبقاً لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية (٩) "الأدوات المالية" الصادرة من البنك المركزي المصري بتاريخ ٢٦ فبراير ٢٠١٩م. وقد كان يتم إعداد القوائم المالية المجمعة للبنك حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٨م باستخدام قواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الاعتراف والقياس الصادره من البنك المركزي المصري بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨م واعتباراً من ١ يناير ٢٠١٩م وبناء على صدور تعليمات البنك المركزي المصري لإعداد القوائم المالية للبنوك بتاريخ ٢٦ فبراير ٢٠١٩م فقد قامت الإدارة بتعديل بعض السياسات المحاسبية لتتماشى مع تلك التعليمات .

التجميع

١/أ الشركات التابعة

هي الشركات التي يمتلكها البنك بطريقة مباشرة أو غير مباشرة للقدرة على التحكم في سياستها المالية والتشغيلية والقدرة على السيطرة عليها وعادة يكون للبنك حصة ملكية تزيد عن نصف حقوق التصويت .

- الشركات التابعة هي المنشآت (بما في ذلك المنشآت ذات الأغراض الخاصة) التي يمتلك البنك القدرة على التحكم في سياساتها المالية التشغيلية ، وعادة يكون للبنك حصة ملكية تزيد عن نصف حقوق التصويت . ويؤخذ في الاعتبار وجود وتأثير حقوق التصويت التي يمكن ممارستها أو تحويلها في الوقت الحالي عند تقييم ما إذا كان البنك القدرة على السيطرة المنشآت الأخرى .

- ويتم تجميع الشركات التابعة بالكامل من التاريخ الذي تنتقل فيه السيطرة الي البنك كما يتم استبعادها من التجميع من التاريخ الذي تنتهي فيه السيطرة .

- يتم استخدام طريقة الشراء في المحاسبة عن عمليات اقتناء البنك للشركات ، ويتم قياس تكلفة الاقتناء بالقيمة العادلة للأصول المقدمة وأدوات حقوق الملكية المصدرة والالتزامات المتكبدة أو المقبولة في تاريخ التبادل ، مضافاً إليها أية تكاليف تعزى مباشرة لعملية الاقتناء ، ويتم قياس الأصول المقتناة القابلة للتحديد والالتزامات وكذلك الالتزامات المحتملة المقبولة وذلك بقيمتها العادلة في تاريخ الاقتناء ، بغض النظر عن وجود أية حقوق للأقلية وتسجل الزيادة في تكلفة الاقتناء البنك في صافي الأصول المقتناة القابلة للتحديد علي أنها شهرة ، وإذا قلت تكلفة الاقتناء عن القيمة العادلة لصافي الأصول المقتناة القابلة للتحديد للشركة المقتناة ، يتم تسجيل الفرق مباشرة في قائمة الدخل .

- عند التجميع يتم استبعاد المعاملات والأرصدة والأرباح غير المحققة الناشئة عن المعاملات بين شركات البنك واستبعاد الخسائر غير المحققة إلا إذا كانت تقدم دليلاً علي وجود اضمحلال في قيمة الأصل المحول . ويتم تغيير السياسات المحاسبية للشركات التابعة كلما كان ذلك ضرورياً بحيث يتم ضمان تطبيق سياسات موحدة للبنك .

٢ / أ المعاملات مع أصحاب الحقوق غير المسيطرة

تعتبر مجموعة المعاملات مع أصحاب الحقوق غير المسيطرة علي انها معاملات مع أطراف خارج المجموعة . ويتم الاعتراف بالأرباح والخسائر الناتجة عن البيع الي الحقوق غير المسيطرة وذلك في قائمة الدخل . وينتج عن عمليات الشراء من الحقوق غير المسيطرة شهرة بما يمثل الفرق بين المقابل المدفوع للأسهم المقتناة والقيمة الدفترية لصافي الأصول للشركة التابعة .

٣ / أ الشركات الشقيقة

هي الشركات التي يمتلكها البنك بطريقة مباشرة أو غير مباشرة و تمثل نفوذاً مؤثراً عليها ولكن لا يصل الى حد السيطرة ، وعادة يكون للبنك حصة ملكية من ٢٠% الى ٥٠% من حقوق التصويت.

يتم استخدام طريقة الشراء في المحاسبة عن عمليات اقتناء البنك للشركات ، ويتم قياس تكلفة الاقتناء بالقيمة العادلة أو المقابل الذي قدمه البنك من أصول للشراء أو أدوات حقوق ملكية مصدرة أو التزامات تكبدها البنك أو التزامات يقبلها نيابة عن الشركة المقنتاة ، وذلك في تاريخ التبادل مضافاً إليها أية تكاليف تعزي مباشرة لعملية الاقتناء ، ويتم قياس صافي الأصول بما في ذلك الالتزامات المحتملة المقنتاة القابلة للتحديد وذلك بقيمتها العادلة في تاريخ الاقتناء ، بغض النظر عن وجود أية حقوق للأقلية وتعتبر الزيادة في تكلفة الاقتناء عن القيمة العادلة لحصة البنك في ذلك الصافي شهرة وإذا قلت تكلفة الاقتناء عن القيمة العادلة للصافي المشار إليه ، يتم تسجيل الفرق مباشرة في قائمة الدخل ضمن بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى .

تتم المحاسبة عن الاستثمارات في شركات شقيقة بالقوائم المالية المجمعة باستخدام طريقة حقوق الملكية. وفقاً لطريقة حقوق الملكية يتم إثبات الاستثمار في أي شركة شقيقة مبدئياً بالتكلفة، ثم يتم زيادة أو تخفيض رصيد الاستثمار لإثبات نصيب الشركة من أرباح أو خسائر الشركة المستثمر فيها بعد الاقتناء، ويتم إثبات نصيب الشركة في أرباح أو خسائر الشركة المستثمر فيها ضمن أرباح أو خسائر الشركة، و يتم خفض رصيد الاستثمار بقيمة توزيعات الأرباح التي يتم الحصول عليها من الشركة المستثمر .

ويتم المحاسبة عن الشركات التابعة والشقيقة في القوائم المالية المستقلة للبنك بطريقة التكلفة ، وفقاً لهذه الطريقة ، تثبت الاستثمارات بتكلفة الاقتناء متضمنة أية شهرة ويخصم منها أية خسائر اضمحلال في القيمة ، وتثبت توزيعات الأرباح في قائمة الدخل عند اعتماد توزيع هذه الأرباح وثبوت حق البنك في تحصيلها .

ب- التقارير القطاعية

قطاع النشاط هو مجموعة من الأصول والعمليات المرتبطة بتقديم منتجات أو خدمات تتسم بمخاطر ومنافع تختلف عن تلك المرتبطة بقطاعات أنشطة أخرى. والقطاع الجغرافي يرتبط بتقديم منتجات أو خدمات داخل بيئة اقتصادية واحدة تتسم بمخاطر ومنافع تخصها عن تلك المرتبطة بقطاعات جغرافية تعمل في بيئة اقتصادية مختلفة.

ج - عملة التعامل والعرض

يتم عرض القوائم المالية المجمعة للبنك بالجنيه المصري وهو عملة العرض للبنك .
الدولار = ٢٤,٧٤٣٤ جم في نهاية ديسمبر ٢٠٢٢م والدولار = ١٥,٧١٦٧ جم في نهاية ديسمبر ٢٠٢١م .
تتضمن فروق التقييم الناتجة عن البنود غير ذات الطبيعة النقدية الأرباح والخسائر الناتجة عن تغير القيمة العادلة مثل أدوات حقوق الملكية المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر ويتم الاعتراف بفروق التقييم الناتجة عن أدوات حقوق الملكية المصنفة استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل ضمن احتياطي القيمة العادلة في حقوق الملكية

د - المعاملات والأرصدة بالعملة الأجنبية

، وتمسك حسابات البنك بالجنيه المصري وتثبت المعاملات بالعملة الأخرى خلال السنة على أساس أسعار الصرف السارية في تاريخ تنفيذ المعاملة ، ويتم إعادة تقييم أرصدة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملة الأخرى في نهاية السنة على أساس أسعار الصرف السارية في ذلك التاريخ ، ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بالأرباح والخسائر الناتجة عن تسوية تلك المعاملات وبالفروق الناتجة عن التقييم بالبنود التالية :

- صافي دخل المتاجرة (بالنسبة للأصول والالتزامات بغرض المتاجرة) .
- إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى (بالنسبة لباقي البنود).
- بنود الدخل الشامل الأخرى بحقوق الملكية بالنسبة للاستثمارات في أدوات حقوق ملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخرى .

يتم تحليل التغيرات في القيمة العادلة للأدوات المالية ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية المصنفة استثمارات بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر (أدوات دين) ما بين فروق تقييم نتجت عن التغيرات في التكلفة المستهلكة للأداة وفروق نتجت عن تغيير أسعار الصرف السارية وفروق نتجت عن تغيير القيمة العادلة للأداة ، ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بفروق التقييم المتعلقة بالتغيرات في التكلفة المستهلكة ضمن عائد التوظيفات والإيرادات المشابهة وبالفروق المتعلقة بتغيير أسعار الصرف في بند إيرادات (مصرفات) تشغيل أخرى ، ويتم الاعتراف ضمن حقوق الملكية بفروق التغيير في القيمة العادلة (احتياطي القيمة العادلة / استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل) .

و - الأصول المالية

يقوم البنك بتبويب الأصول المالية بين المجموعات التالية : أصول مالية ميوّبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر ، التوظيفات مع العملاء (مشاركات ومرابحات ومضاربات مع العملاء)، وأصول مالية بالتكلفة المستهلكة ، وأصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل ، وتقوم الإدارة بتحديد تصنيف استثماراتها عند الاعتراف الأولي .

تصنيف الأصول الماليه والالتزامات الماليه :

يتم تصنيف الأصول الماليه طبقا لنموذج الأعمال الذي تدار به تلك الأصول الماليه وتدفقاتها النقدية التعاقدية . ويتم قياس الأصل المالي بالتكلفه المستهلكه إذا استوفى الشرطين التاليين ولم يقاس بالقيمة العادله من خلال الأرباح والخسائر :

- يتم الاحتفاظ بالأصل ضمن نموذج عمل بهدف الاحتفاظ بالأصول لتحصيل التدفقات نقدية تعاقدية .
- ينشأ عن الشروط التعاقدية للأصول الماليه تدفقات نقدية في تواريخ محدده والتي تكون فقط مدفوعات اصل وعوائده على المبلغ الاصلى مستحق السداد .
- ويتم قياس أدوات الدين بالقيمة العادله من خلال بنود الدخل الشامل الآخر فقط في حال إستوفت الشرطين التاليين ولم تقاس بالقيمة العادله من خلال الأرباح والخسائر :
- يتم الاحتفاظ بالأصل ضمن نموذج عمل يكون هدفه تحقق من خلال تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الأصول الماليه .
- ينشأ عن شرط التعاقدية للأصول الماليه تدفقات نقدية في تواريخ محدده والتي تكون فقط مدفوعات اصل وعوائده على المبلغ الاصلى مستحق السداد .

عند الاعتراف الاولي بالإستثمار في الاسهم غير المحتفظ بها للمتاجره ، يجوز للبنك أن يختار بلا رجعه قياس التغيرات اللاحقه في القيمة العادله ضمن بنود الدخل الشامل الآخر ، يتم إجراء هذا الإختيار على اساس كل استثمار على حده .

يتم تصنيف جميع الأصول المالية الأخرى على أنها مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر . بالإضافة إلى ذلك عند الاعتراف الأولي يمكن للبنك أن يحدد بلا رجعه أصلا ماليا يلبي المتطلبات التي سيتم قياسها بالتكلفه المستهلكة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر على أنه بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر في حال أن القيام بذلك سيلغي أو يخفض بشكل كبير حالة عدم التطابق المحاسبي التي قد تنشأ خلافا لذلك .

تقييم نموذج العمل:

- يقوم البنك بإجراء تقييم هدف نموذج الأعمال الذي يحتفظ فيه بالأصل على مستوى المحفظة لأن هذا يعكس على أفضل وجه طريقة إدارة الأعمال وتقديم المعلومات إلى الإدارة ، تشمل المعلومات التي يتم النظر فيها:
- السياسات والأهداف المعلنة للمحفظة وألية عمل تلك السياسات من الناحية العملية وخصوصا لمعرفة ما إذا كانت استراتيجية الإدارة تركز على كسب إيرادات العوائد التعاقدية أو مطابقة مدة الأصول المالية مع مدة الالتزامات المالية التي تمول تلك الأصول أو تحقيق التدفقات النقدية من خلال بيع الأصول .
 - كيفية تقييم أداء المحفظة ورفع تقرير بهذا الشأن إلى إدارة البنك .
 - المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال والأصول المالية المحتفظ بها في نموذج الأعمال هذا وكيفية إدارة هذه المخاطر .
 - عدد صفقات وحجم وتوقيت المبيعات في فترات سابقة، وأسباب هذه المبيعات وتوقعاتها بشأن نشاط المبيعات في المستقبل ومع ذلك لا يتم النظر في المعلومات المتعلقة بنشاط المبيعات بشكل منفصل بل اعتبارها جزءا من تقييم شامل لكيفية تحقيق الهدف المعلن للبنك لإدارة الأصول المالية وكيفية تحقيق التدفقات النقدية.

يتم قياس الأصول المالية المحتفظ بها للمتاجرة أو التي يتم تقييم أدائها على أساس القيمة العادلة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر لأنها غير محتفظ بها لتحقيق التدفقات النقدية التعاقدية فقط وغير محتفظ بها لتحقيق التدفقات النقدية التعاقدية مع بيع الأصول المالية.

تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي مجرد دفعات للمبلغ الأصلي والعوائد:

لأغراض هذا التقييم يتم تعريف المبلغ الأصلي على أنه القيمة العادلة للأصل المالي عند الاعتراف الأولي يتم تعريف العائد على أنه المقابل المادي للقيمة الزمنية للنقود وللمخاطر الائتمانية المرتبطة بالمبلغ الأصلي تحت السداد خلال فترة زمنية معينة ولمخاطر وتكاليف الائتمان الأساسية الأخرى (مثل مخاطر السيولة والتكاليف الإدارية) وكذلك هامش الربح.

في إطار تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي مجرد مدفوعات للمبلغ الأصلي والعائد فإن البنك يأخذ بعين الاعتبار الشروط التعاقدية للأداة وهذا يشمل تقييم ما إذا كان الأصل المالي يحتوي على شروط تعاقدية قد تغير وقت ومبلغ التدفقات النقدية التعاقدية باعتبار أن ذلك لن يستوفي هذا الشرط.

٣ - الأصول المالية

يقوم البنك بتبويب الأصول المالية بين المجموعات التالية : أصول مالية مبنية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر ، التوظيفات للعملاء (مشاركات ومراجعات ومضاربات للعملاء)، واستثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة ، واستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الاخر ، وتقوم الإدارة بتحديد تصنيف استثماراتها عند الاعتراف الأولي .

١/٣ الأصول المالية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر

تشمل هذه المجموعة أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر حيث يتم تبويب الأداة المالية على أنها بغرض المتاجرة إذا تم اقتناؤها وتحمل قيمتها بصفة أساسية بغرض بيعها في الأجل القصير أو إذا كانت تمثل جزءاً من محفظة أدوات مالية محددة يتم إدارتها معاً وكان هناك دليل على معاملات فعلية حديثة تشير إلى الحصول على أرباح في الأجل القصير كما يتم تصنيف المشتقات على أنها بغرض المتاجرة إلا إذا تم تخصيصها على أنها أدوات تغطية .

لا يتم إعادة تبويب أية مشتقة مالية من مجموعة الأدوات المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وذلك أثناء فترة الاحتفاظ بها أو سريانها ، كما لا يتم إعادة تبويب أية أداة مالية نقلاً من مجموعة الأدوات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر إذا كانت هذه الأداة قد تم تخصيصها بمعرفة البنك عند الاعتراف الأولي كأداة تقيم بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر .

في جميع الأحوال لا يقوم البنك بإعادة تبويب أي أداة مالية نقلاً إلى مجموعة الأدوات المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

- وتشتمل هذه المجموعة على أصول مالية بغرض المتاجرة والمشتقات المالية.
- يتم تبويب الأداة المالية على أنها بغرض المتاجرة إذا تم اقتناؤها بصفة أساسية بغرض بيعها في الأجل القصير أو إذا كانت تمثل جزءاً من محفظة أدوات مالية محددة تضم أصولاً و التزامات مالية أخرى يتم إدارتها معاً وتتسم بنمط الحصول على أرباح فعلية حديثة من التعامل عليها في الأجل القصير أو كانت عبارة عن مشتقات مالية غير مخصصة وفعالة كأدوات تغطية.

٢/٣ مشاركات ومرايبات ومضاريات للعملاء

- تمثل أصولاً مالية غير مشتقة ذات مبلغ ثابت أو قابل للتحديد وليست متداولة في سوق نشطة فيما عدا :
- الأصول التي ينوي البنك بيعها فوراً أو في مدى زمني قصير ، يتم تبويبها في هذه الحالة ضمن الأصول بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.
 - الأصول التي قام البنك بتبويبها على أنها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر عند الاعتراف الأولي بها.
 - الأصول التي لن يستطيع البنك بصورة جوهرية استرداد قيمة استثماره الأصلي فيها لأسباب أخرى بخلاف تدهور القدرة الائتمانية.

٣/٣ الاستثمارات المالية بالتكلفة المستهلكة

تمثل الاستثمارات المالية بالتكلفة المستهلكة أصولاً مالية غير مشتقة ذات مبلغ سداد محدد أو قابل للتحديد وتاريخ استحقاق محدد ولدى إدارة البنك النية والقدرة على الاحتفاظ بها حتى تاريخ استحقاقها ، ويتم إعادة تبويب كل المجموعة على أنها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الآخر إذا باع البنك مبلغ هام من الأصول المالية بالتكلفة المستهلكة باستثناء حالات الضرورة .

٤/٣ الاستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر

تمثل الاستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر أصولاً مالية غير مشتقة تكون هناك النية للاحتفاظ بها لمدة غير محددة وقد يتم بيعها استجابة للحاجة إلى السيولة أو التغيرات في أسعار العائد أو الصرف أو الأسهم .

ويتبع ما يلي بالنسبة للأصول المالية :

يتم الاعتراف بعمليات الشراء والبيع بالطريقة المعتادة للأصول المالية في تاريخ المتاجرة وهو التاريخ الذي يلتزم فيه البنك بشراء أو بيع الأصل وذلك بالنسبة للاستثمارات المالية بالتكلفة المستهلكة والاستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر .

يتم استبعاد الأصول المالية عندما تنتهي فترة سريان الحق التعاقدية في الحصول على تدفقات نقدية من الأصل المالي أو عندما يحول البنك معظم المخاطر والمنافع المرتبطة بالملكية إلى طرف آخر ويتم استبعاد الالتزامات عندما تنتهي إما بالتخلص منها أو إلغائها أو انتهاء مدتها التعاقدية .

يتم القياس لاحقاً بالقيمة العادلة لكل من الاستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر وبالتكلفة المستهلكة للاستثمارات بالتكلفة المستهلكة .

يتم الاعتراف مباشرة في حقوق الملكية بالأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للاستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الاخر وذلك إلى أن يتم استبعاد الأصل أو اضمحلال قيمته عندها يتم الاعتراف في قائمة الدخل بالأرباح والخسائر المتركمة التي سبق الاعتراف بها ضمن حقوق الملكية .
تم الاعتراف في قائمة الدخل بالعائد المحسوب بطريقة التكلفة المستهلكة وأرباح وخسائر العملات الأجنبية الخاصة بالأصول ذات الطبيعة النقدية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر ، وكذلك يتم الاعتراف في قائمة الدخل بتوزيعات الأرباح الناتجة عن أدوات حقوق الملكية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر عندما ينشأ الحق للبنك في تحصيلها .

يتم تحديد القيمة العادلة للاستثمارات المعطن عن أسعارها في أسواق نشطة على أساس أسعار الطلب الجارية Bid Price أما إذا لم تكن هناك سوق نشطة للأصل المالي أو لم تتوافر أسعار الطلب الجارية، فيحدد البنك القيمة العادلة باستخدام أحد أساليب التقييم ويتضمن ذلك استخدام معاملات محايدة حديثة أو تحليل التدفقات النقدية المخصومة ، أو نماذج تسعير الخيارات أو طرق التقييم الأخرى شائعة الاستخدام من قبل المتعاملين بالسوق وإذا لم يتمكن البنك من تقدير القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر ، يتم قياس قيمتها بالتكلفة بعد خصم أي اضمحلال في القيمة .

يقوم البنك بإعادة تبويب الأصل المالي المبوب ضمن مجموعة الأدوات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الاخر الذي يسرى عليه تعريف - المديونيات (سندات) نقلاً عن مجموعة الأدوات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الاخر إلى مجموعة الأصول المالية بالتكلفة المستهلكة - وذلك عندما تتوافر لدى البنك النية والقدرة على الاحتفاظ بهذه الأصول المالية خلال المستقبل المنظور أو حتى تاريخ الاستحقاق وتتم إعادة التبويب بالقيمة العادلة في تاريخ إعادة التبويب ، ويتم معالجة أية أرباح أو خسائر متعلقة بتلك الأصول التي تم الاعتراف بها سابقاً ضمن حقوق الملكية وذلك على النحو التالي :

- في حالة الأصل المالي المعاد تبويبه الذي له تاريخ استحقاق ثابت يتم استهلاك الأرباح والخسائر على مدار العمر المتبقي للاستثمار بالتكلفة المستهلكة بطريقة العائد الفعلي ويتم استهلاك أي فرق بين القيمة على أساس التكلفة المستهلكة والقيمة على أساس تاريخ الاستحقاق على مدار العمر المتبقي للأصل المالي باستخدام طريقة العائد الفعلي ، وفي حالة اضمحلال قيمة الأصل المالي لاحقاً يتم الاعتراف بأية أرباح أو خسائر سبق الاعتراف بها مباشرة ضمن حقوق الملكية في الأرباح والخسائر .

- في حالة الأصل المالي الذي ليس له تاريخ استحقاق ثابت تظل الأرباح أو الخسائر ضمن حقوق الملكية حتى بيع الأصل أو التصرف فيه ، عندئذ يتم الاعتراف بها في الأرباح والخسائر وفي حالة اضمحلال قيمة الأصل المالي لاحقاً يتم الاعتراف بأية أرباح أو خسائر سبق الاعتراف بها مباشرة ضمن حقوق الملكية في الأرباح والخسائر .
إذا قام البنك بتعديل تقديراته للمدفوعات أو المقبوضات فيتم تسوية القيمة الدفترية للأصل المالي (أو مجموعة الأصول المالية) لتعكس التدفقات النقدية الفعلية والتفديرات المعدلة على أن يتم إعادة حساب القيمة الدفترية وذلك بحساب القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدره بسعر العائد الفعلي للأداة المالية ويتم الاعتراف بالتسوية كإيراد أو مصروف في الأرباح والخسائر .

في جميع الأحوال إذا قام البنك بإعادة تبويب أصل مالي طبقاً لما هو مشار إليه وقام البنك في تاريخ لاحق بزيادة تقديراته للمتحصلات النقدية المستقبلية نتيجة لزيادة ما سيتم استرداده من هذه المتحصلات النقدية ، يتم الاعتراف بتأثير هذه الزيادة كتسوية لسعر العائد الفعلي وذلك من تاريخ التغير في التقدير وليس كتسوية للرصيد الدفترية للأصل في تاريخ التغير في التقدير .

- السياسة المالية المطبقة

يقوم البنك بتبويب أصوله المالية بين المجموعات التالية: أصول مالية يتم قياسها بالتكلفه المستهلكة ، أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر ، أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر. ويستند التصنيف بشكل عام الى نموذج الاعمال الذي تدار به الاصول المالية وتدفقاتها النقدية التعاقدية.

١- الأصول المالية بالتكلفه المستهلكة:

يحتفظ بالأصل المالي ضمن نموذج الأعمال للأصول المالية المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية. الهدف من نموذج الأعمال هو الاحتفاظ بالأصول المالية لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية المتمثلة في اصل مبلغ الاستثمار والعوائد.

البيع هو حدث عرضي استثنائي بالنسبة لهدف هذا النموذج وبالشروط الوارده في المعيار المتمثلة في:

- وجود تدهور في القدرة الائتمانية لمصدر الاداة المالية.
- أقل مبيعات من حيث الدورية والقيمة.
- أن تتم عملية توثيق واضحة ومعتمدة لمبررات كل عملية بيع ومدى توافقها مع متطلبات المعيار.

٢- الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر:

يحتفظ بالأصل المالي ضمن نموذج الأعمال للأصول المالية المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع. كلا من تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع يتكاملان لتحقيق هدف النموذج.

مبيعات مرتفعة من حيث الدورية والقيمة بالمقارنة مع نموذج أعمال المحتفظ به لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية.

٣- الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر:

يحتفظ بالأصل المالي ضمن نماذج أعمال أخرى تتضمن المتاجرة ، إدارة الاصول المالية على أساس القيمة العادلة ، تعظيم التدفقات النقدية عن طريق البيع.

هدف نموذج الأعمال ليس الاحتفاظ بالأصل المالي لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية أو المحتفظ به لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع.

تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية حدث عرضي بالنسبة لهدف النموذج.

وتتمثل خصائص نموذج الاعمال :

- هيكله مجموعه من الانشطة مصممه لاستخراج مخرجات محدد
- يمثل اطار كامل لنشاط محدد (مدخلات - أنشطة - مخرجات)
- يمكن ان يتضمن نموذج الاعمال الواحد نماذج اعمال فرعيه.

- المقاصة بين الأدوات المالية

يتم إجراء المقاصة بين الأصول والالتزامات المالية إذا كان هناك حق قانوني قابل للنفاد لإجراء المقاصة بين المبالغ المعترف بها وكانت هناك النية لإجراء التسوية على أساس صافي المبالغ، أو لاستلام الأصل وتسوية الالتزام في آن واحد.

وتعرض بنود اتفاقيات شراء أوراق حكومية مع التزام بإعادة البيع واتفاقيات بيع أوراق حكومية مع التزام بإعادة الشراء على أساس الصافي بالمركز المالي ضمن بند أوراق حكومية .

- أدوات المشتقات المالية ومحاسبة التغطية

يتم الاعتراف بالمشتقات بالقيمة العادلة في تاريخ الدخول في عقد المشتقة ، ويتم إعادة قياسها لاحقاً بقيمتها العادلة . ويتم الحصول على القيمة العادلة من أسعارها السوقية المعلنة في الأسواق النشطة ، أو المعاملات السوقية الحديثة ، أو أساليب التقييم مثل نماذج التدفقات النقدية المخصومة ونماذج تسعير الخيارات ، بحسب الأحوال . وتظهر جميع المشتقات ضمن الأصول إذا كانت قيمتها العادلة موجبة ، أو ضمن الالتزامات إذا كانت قيمتها العادلة سالبة .

يتم معالجة المشتقات المالية الضمنية المشمولة في أدوات مالية أخرى مثل خيار التحويل في السندات القابلة للتحويل الى أسهم ، باعتبارها مشتقات مستقلة عندما لا تكون الخصائص الاقتصادية والمخاطر لصيقة بتلك المرتبطة بالعقد الأصلي وكان ذلك العقد غير ميوب بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر . ويتم قياس تلك المشتقات الضمنية بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة في قائمة الدخل ضمن بند صافي دخل المتاجرة .

ولا يتم فصل المشتقات الضمنية إذا اختار البنك تبويب العقد المركب بالكامل بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر .

تعتمد طريقة الاعتراف بالأرباح والخسائر الناتجة عن القيمة العادلة على ما إذا كانت المشتقة مخصصة أداة تغطية ، وعلى طبيعة البند المغطى . ويقوم البنك بتخصيص بعض المشتقات على أنها أيأ مما يلي :

- * تغطيات مخاطر القيمة العادلة للأصول والالتزامات المعترف بها أو الارتباطات المؤكدة (تغطية القيمة العادلة).
- * تغطيات مخاطر تدفقات نقدية مستقبلية متوقعة بدرجة كبيرة تنسب الى أصل أو التزام معترف به ، أو تنسب الى معاملة متنبأ بها (تغطية التدفقات النقدية) .
- * تغطيات صافي الاستثمار في عملات أجنبية (تغطية صافي الاستثمار) .

ويتم استخدام محاسبة التغطية للمشتقات المخصصة لهذا الغرض إذا توافرت فيها الشروط المطلوبة . ويقوم البنك عند نشأة المعاملة بالتوثيق المستندي للعلاقة بين البنود المغطاة وأدوات التغطية ، وكذلك أهداف إدارة الخطر والإستراتيجية من الدخول في معاملات التغطية المختلفة . ويقوم البنك أيضاً عند نشأة التغطية وكذلك بصفة مستمرة بالتوثيق المستندي لتقدير ما إذا كانت المشتقات المستخدمة في معاملات التغطية فعالة في مقابلة التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية للبند المغطى .

١- تغطية القيمة العادلة

يتم الاعتراف في قائمة الدخل بالتغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المخصصة المؤهلة لتغطيات القيمة العادلة ، وذلك مع أية تغيرات في القيمة العادلة المنسوبة لخطر الأصل أو الالتزام المغطى .

ويؤخذ أثر التغيرات الفعالة في القيمة العادلة لعقود مبادلات سعر العائد والبنود المغطاة المتعلقة بها وذلك الى " صافي الدخل من العائد " ويؤخذ أثر التغيرات الفعالة في القيمة العادلة لعقود العملة المستقبلية الى " صافي دخل المتاجرة " .

ويؤخذ أثر عدم الفعالية في كافة العقود والبنود المغطاة المتعلقة بها الواردة في الفقرة السابقة الى " صافي دخل المتاجرة " .

وإذا لم تعد التغطية تفي بشروط محاسبة التغطية ، يتم استهلاك التعديل الذي تم على القيمة الدفترية للبند المغطى الذي يتم المحاسبة عنه بطريقة التكلفة المستهلكة ، وذلك بتحميله على الأرباح والخسائر على مدار سنة حتى الاستحقاق . وتبقى ضمن حقوق الملكية التعديلات التي أجريت على القيمة الدفترية لأداة حقوق الملكية المغطاة حتى يتم استبعادها .

٢- تغطية التدفقات النقدية

يتم الاعتراف في حقوق الملكية بالجزء الفعال من التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المخصصة المؤهلة لتغطيات التدفقات النقدية . ويتم الاعتراف على الفور بالأرباح والخسائر المتعلقة بالجزء غير الفعال في قائمة الدخل " صافي دخل المتاجرة " .

ويتم ترحيل المبالغ التي تراكت في حقوق الملكية الى قائمة الدخل في نفس الفترات التي يكون للبند المغطى تأثير على الأرباح أو الخسائر المتعلقة بالجزء الفعال من مبادلات العملة والخيارات الى " صافي دخل المتاجرة " .

وعندما تستحق أو تباع أداة تغطية أو إذا لم تعد التغطية نفي بشروط محاسبة التغطية ، تبقى الأرباح أو الخسائر التي تراكت في حقوق الملكية في ذلك الوقت ضمن حقوق الملكية ، ويتم الاعتراف بها في قائمة الدخل عندما يتم الاعتراف أخيراً بالمعاملة المتنبأ بها . أما إذا لم يعد من المتوقع أن تحدث المعاملة المتنبأ بها ، عندها يتم ترحيل الأرباح أو الخسائر التي تراكت في حقوق الملكية على الفور الى قائمة الدخل .

٣- تغطية صافي الاستثمار

يتم المحاسبة عن تغطيات صافي الاستثمار من تغطيات التدفقات النقدية . ويتم الاعتراف ضمن حقوق الملكية بالربح أو الخسارة من أداة التغطية المتعلقة بالجزء الفعال للتغطية ، بينما يتم الاعتراف في قائمة الدخل على الفور بالربح أو الخسارة المتعلقة بالجزء غير الفعال. ويتم ترحيل الأرباح أو الخسائر التي تراكت في حقوق الملكية الى قائمة الدخل عند استبعاد العمليات الأجنبية .

٤- المشتقات غير المؤهلة لمحاسبة التغطية

يتم الاعتراف في قائمة الدخل ضمن "صافي دخل المتاجرة" بالتغيرات في القيمة العادلة للمشتقات غير المؤهلة لمحاسبة التغطية ويتم الاعتراف في قائمة الدخل "صافي الدخل من الأدوات المالية المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر" وذلك بالأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات التي يتم إدارتها بالارتباط مع الأصول والالتزامات المالية المبوبة عند نشأتها العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

- إيرادات ومصروفات العائد

يتم الاعتراف في قائمة الدخل ضمن بند " عائد المشاركات والمضاربات والمرابحات والإيرادات المشابهة " أو " تكلفة الأوعية الادخارية والتكاليف المشابهة " بإيرادات ومصروفات العائد باستخدام طريقة العائد الفعلي لجميع الأدوات المالية التي تحمل بعائد فيما عدا تلك المبوبة بغرض المتاجرة أو التي تم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر .

وطريقة العائد الفعلي هي طريقة حساب التكلفة المستهلكة لأصل أو التزام مالي وتوزيع إيرادات العائد أو مصاريف العائد على مدار عمر الأداة المتعلقة بها . ومعدل العائد الفعلي هو المعدل الذي يستخدم لخصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقع سدادها أو تحصيلها خلال العمر المتوقع للأداة المالية ، أو فترة زمنية أقل إذا كان ذلك مناسباً وذلك للوصول بدقة الى القيمة الدفترية لأصل أو التزام مالي . وعند حساب معدل العائد الفعلي ، يقوم البنك بتقدير التدفقات النقدية بالأخذ في الاعتبار جميع شروط عقد الأداة المالية (مثل خيارات السداد المبكر) ولكن لا يؤخذ في الاعتبار خسائر الائتمان المستقبلية ، وتتضمن طريقة الحساب كافة الأتعاب المدفوعة أو المقبوضة بين أطراف العقد التي تعتبر جزءاً من معدل العائد الفعلي ، كما تتضمن تكلفة المعاملة أية علاوات أو خصومات .

وعند تصنيف التوظيفات (المشاركات والمرابحات والمضاربات) بأنها غير منتظمة أو مضمحلة بحسب الحالة يتم إيقاف إثبات العائد الخاص بها كإيراد .

- إيرادات الأتعاب والعمولات

يتم الاعتراف بالأتعاب المستحقة عن خدمة عمليات التوظيف أو تسهيل ضمن الإيرادات عند تأدية الخدمة ويتم إيقاف الاعتراف بإيرادات الأتعاب والعمولات المتعلقة بالتوظيفات أو المديونيات غير المنتظمة أو المضمحلة ، حيث يتم قيدها في سجلات هامشية خارج القوائم المالية ، ويتم الاعتراف بها ضمن الإيرادات وفقاً للأساس النقدي عندما يتم الاعتراف بإيرادات العائد بالنسبة للأتعاب التي تمثل جزءاً مكماً للعائد الفعلي للأصل المالي بصفة عامة يتم معالجتها باعتبارها تعديلاً لمعدل العائد الفعلي.

ويتم تأجيل أتعاب الارتباط على التوظيفات إذا كان هناك احتمال مرجح بأنه سوف يتم سحب هذه التوظيفات وذلك على اعتبار أن أتعاب الارتباط التي يحصل عليها البنك تعتبر تعويضاً عن التدخل المستمر لاقتناء الأداة المالية ، ثم يتم الاعتراف بها بتعديل معدل العائد الفعلي على التوظيف ، وفي حالة انتهاء فترة الارتباط دون إصدار البنك لعملية التوظيف يتم الاعتراف بالأتعاب ضمن الإيرادات عند انتهاء فترة سريان الارتباط .

ويتم الاعتراف بالأتعاب المتعلقة بأدوات الدين التي يتم قياسها بقيمتها العادلة ضمن الإيراد عند الاعتراف الأولي ويتم الاعتراف بأتعاب ترويج التوظيفات المشتركة ضمن الإيرادات عند استكمال عملية الترويج وعدم احتفاظ البنك بأية جزء من التمويل أو كان البنك يحتفظ بجزء له ذات معدل العائد الفعلي المتاح للمشاركين آخرين .

ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بالأتعاب والعمولات الناتجة عن التفاوض أو المشاركة في التفاوض على معاملة لصالح طرف آخر - مثل ترتيب شراء أسهم أو أدوات مالية أخرى أو اقتناء أو بيع المنشآت - وذلك عند استكمال المعاملة المعنية . ويتم الاعتراف بأتعاب الاستثمارات الإدارية والخدمات الأخرى عادة على أساس التوزيع الزمني النسبي على مدار أداة الخدمة وكذا كافة الشروط الواردة بالفقرة (١٩) من معيار المحاسبة المصري رقم (١١). ويتم الاعتراف بأتعاب إدارة التخطيط المالي وخدمات الحفظ التي يتم تقديمها على فترات طويلة من الزمن على مدار السنة التي يتم أداء الخدمة فيها .

- إيرادات توزيعات الأرباح

يتم الاعتراف في قائمة الدخل بتوزيعات الأرباح عند صدور الحق في تحصيلها وذلك عندما يتم إعلان هذه الأرباح بواسطة الجمعية العامة للجهة المستثمر فيها.

- اضمحلال الاصول

اضمحلال قيمة الأصول المالية:

يطبق البنك منهجا من ثلاث مراحل لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة من الأصول المالية المثبتة بالتكلفة المستهلكة وأدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر ، تقوم الأصول بالانتقال بين المراحل الثلاث التالية استناداً إلى التغيير في جودة الائتمان منذ الاعتراف الأولي بها.

المرحلة الأولى : خسارة الائتمان المتوقعة على مدى ١٢ شهراً

تتضمن المرحلة الأولى الاصول المالية عند الاعتراف الأولي والتي لا تنطوي على زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي أو التي تنطوي على مخاطر ائتمانية منخفضة نسبياً. بالنسبة لهذه الأصول يتم الاعتراف بخسائر ائتمانية متوقعة على مدى ١٢ شهراً وتحسب العوائد على إجمالي القيمة الدفترية للأصول (بدون خصم مخصص الائتمان) خسائر الائتمان المتوقعة على مدى ١٢ شهراً هي الخسائر الائتمانية المتوقعة التي قد تنتج من حالات إخفاق محتملة خلال ١٢ شهراً بعد تاريخ القوائم المالية.

المرحلة الثانية: خسارة الائتمان المتوقعة على مدى الحياة - مع عدم اضمحلال قيمة الائتمان

تتضمن المرحلة الثانية الاصول الماليه التي بها زياده جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الاولي ولكن لا يوجد دليل موضوعي على اضمحلال قيمه ، يتم الاعتراف بخسائر ائتمان متوقعة على مدة الحياة لتلك الاصول ولكن يستمر احتساب العوائد على إجمالي القيمة الدفترية للأصول ، خساره الائتمان المتوقعة على مدى الحياة هي الخسائر الائتمانية المتوقعة الناتجة من جميع حالات الاخفاق الممكنة على مدى العمر المتوقع للأداة الماليه.

المرحلة الثالثة: خسارة الائتمان المتوقعة على مدى الحياة - اضمحلال قيمة الائتمان

تتضمن المرحلة الثالثة الأصول المالية التي يوجد بها دليل موضوعي على انخفاض القيمة في تاريخ القوائم المالية بالنسبة لهذه الأصول يتم الاعتراف بخسائر إئتمان متوقعة على مدى الحياة.

- السياسة المالية

يقوم البنك بمراجعة كافة أصوله الماليه فيما عدا الاصول الماليه التي يتم قياسها بالقيمه العادله من خلال الارباح والخسائر لتقدير مدى وجود اضمحلال في قيمتها كما هو موضح ادناه.

يتم تصنيف الأصول المالية في تاريخ القوائم المالية ضمن ثلاث مراحل:

- المرحلة الاولى : الأصول المالية التي لم تشهد ارتفاعا جوهريا في مخاطر الائتمان منذ تاريخ الاعتراف الأولي ويتم حساب الخسارة الائتمانية المتوقعة لها لمدة ١٢ شهر.
- المرحلة الثانية : الأصول المالية التي شهدت ارتفاعا جوهريا في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي أو تاريخ قيد التوظيفات، ويتم حساب الخسارة الائتمانية المتوقعة لها على مدى حياة الأصل.
- المرحلة الثالثة : الأصول المالية التي شهدت اضمحلالا في قيمتها والذي يستوجب حساب الخسارة الائتمانية المتوقعة لها على مدى حياة الاصل على أساس الفرق بين القيمة الدفترية للأداة وبين القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة.

يتم قياس الخسائر الائتمانية وخسائر الاضمحلال في القيمة المتعلقة بالأدوات المالية على النحو التالي:

- يتم تصنيف الاداة المالية منخفضة المخاطر عند الاعتراف الأولي في المرحلة الاولى ويتم مراقبة مخاطر الائتمان بشكل مستمر من قبل ادارة مخاطر الائتمان بالبنك.
- اذا تم تحديد ان هناك زيادة جوهرية في خطر الائتمان منذ الاعتراف الاولى ، يتم نقل الاداة المالية الى المرحلة الثانية حيث لا يتم بعد اعتبارها مضمحلة في هذه المرحلة.
- في حالة وجود مؤشرات عن اضمحلال قيمة الاداة المالية فيتم نقلها للمرحلة الثالثة.
- يتم تصنيف الاصول المالية التي انشأها او اقتناها البنك وتتضمن معدل مرتفع من خطر الائتمان عن معدلات البنك للأصول المالية منخفضة المخاطر عند الاعتراف الاولى بالمرحلة الثانية مباشرة، وبالتالي يتم قياس خسائر الائتمان المتوقعة بشأنها على اساس الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى حياة الأصل.

- الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان:

يعتبر البنك أن الاداة المالية قد شهدت زيادة جوهرية في خطر الائتمان عند تحقق واحد أو أكثر مما يلي من المعايير الكمية والنوعية وكذلك العوامل المتعلقة بالتوقف عن السداد.

- المعايير الكمية:

عند زيادة احتمالات الإخفاق خلال العمر المتبقي للأداة من تاريخ المركز المالي مقارنة باحتمالات الإخفاق خلال العمر المتبقي المتوقع عند الاعتراف الأولي وذلك وفقا لهيكل المخاطر المقبولة لدى البنك.

- المعايير النوعية:

تمويلات التجزئة المصرفية والشركات الصغيرة ومتناهية الصغر

إذا واجه العميل واحدا أو أكثر من الأحداث التالية:

- تقدم العميل بطلب لتحويل السداد قصير الأجل الى طويل الأجل نتيجة تأثيرات سلبية متعلقة بالتدفقات النقدية للعميل.

- تمديد المهلة الممنوحة للسداد بناء على طلب العميل.

- متأخرات سابقة متكررة خلال ال ١٢ شهرا السابقة.

- تغيرات اقتصادية مستقبلية سلبية تؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية للعميل.

تمويلات المؤسسات والمشروعات المتوسطة :

- إذا كان العميل على قائمة المتابعة و/أو الأداة المالية واجهت واحدا أو أكثر من الأحداث التالية:
- زيادة كبيرة بسعر العائد على الأصل المالي كنتيجة لزيادة المخاطر الائتمانية.
- تغييرات سلبية جوهرية في النشاط والظروف المادية أو الاقتصادية التي يعمل فيها العميل.
- طلب الجدولة نتيجة صعوبات تواجه العميل
- تغييرات سلبية جوهرية في نتائج التشغيل الفعلية أو المتوقعة أو التدفقات النقدية .
- تغييرات اقتصادية مستقبلية تؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية للعميل
- العلامات المبكرة لمشاكل التدفق النقدي/السبولة مثل التأخير في خدمة الدائنين / التمويلات التجارية.

التوقف عن السداد:

تدرج تمويلات وتسهيلات المؤسسات والمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر والتجزئة المصرفية ضمن المرحلة الثانية إذا كانت فترة عدم السداد تزيد عن (٣٠) يوم على الأكثر ووجود مستحقات تساوي أو تزيد عن ١٨٠ يوم متصلة.

الترقى بين المراحل (١ ، ٢ ، ٣)

الترقي من المرحلة الثانية الى المرحلة الاولى:

لا يتم نقل الأصل المالي من المرحلة الثانية الى المرحلة الاولى إلا بعد استيفاء كافة العناصر الكمية والنوعية الخاصة بالمرحلة الأولى وسداد كامل المتأخرات من الأصل المالي والعوائد.

الترقي من المرحلة الثالثة الى المرحلة الثانية:

لا يتم نقل الأصل المالي من المرحلة الثالثة الى المرحلة الثانية إلا بعد استيفاء كافة الشروط التالية:

استيفاء كافة العناصر الكمية والنوعية الخاصة بالمرحلة الثانية.

سداد ٢٥% من ارصدة الأصل المالي المستحقة بما في ذلك العوائد المستحقة المجنبة / المهمشة،

الانتظام في السداد لمدة ١٢ شهر .

- الاستثمارات العقارية

تتمثل الاستثمارات العقارية في الأراضي والمباني المملوكة للبنك من أجل الحصول على عوائد إيجارية أو زيادة رأسمالية وبالتالي لا تشمل الأصول العقارية التي يمارس البنك أعماله من خلالها أو تلك التي آلت إليه وفاء لديون ويتم المحاسبة عن الاستثمارات العقارية بذات الطريقة المحاسبية المطبقة بالنسبة للأصول الثابتة .

- الأصول غير الملموسة

١- الشهرة

تتمثل الشهرة الناتجة عن الاستحواذ على شركات تابعة أو دمجها في الزيادة في تكافة تجميع الاعمال عن حصة البنك في القيمة العادلة لأصول والتزامات المنشأة المستحوذ عليها بما في ذلك الالتزامات المحتملة القابلة للتحديد التي تفي بشروط الاعتراف وذلك في تاريخ الاستحواذ ، ويتم اختبار الشهرة سنوياً على أن يتم الخصم على قائمة الدخل بقيمة استهلاك الشهرة بواقع ٢٠ % سنوياً أو بالاضمحلال في قيمتها أيهما أكبر.

٢- برامج الحساب الآلي

يتم الاعتراف بالمصروفات المرتبطة بتطوير أو صيانة برامج الحاسب الآلي كمصروف في قائمة الدخل عند تكبدها ويتم الاعتراف كأصل غير ملموس بالمصروفات المرتبطة مباشرة ببرامج محددة وتحت سيطرة البنك ومن المتوقع أن يتولد عنها منافع اقتصادية تتجاوز تكلفتها لأكثر من سنة وتتضمن المصروفات المباشرة تكلفة العاملين في فريق البرامج بالإضافة الى نصيب مناسب من المصروفات العامة ذات العلاقة .
ويتم الاعتراف كتكلفة تطوير بالمصروفات التي تؤدي الى الزيادة أو التوسع في أداء برامج الحاسب الآلي عن المواصفات الأصلية لها ، وتضاف الى تكلفة البرامج الأصلية .
ويتم استهلاك تكلفة برامج الحساب الآلي المعترف بها كأصل على مدار السنة المتوقع الاستفادة منها فيما لا يزيد عن ثلاثة سنوات .

- الأصول الثابتة

تتمثل الأراضي والمباني بصفة أساسية في مزارع المركز الرئيسي والفروع والمكاتب وتظهر جميع الأصول الثابتة بالتكلفة التاريخية ناقصاً الإهلاك وخسائر الاضمحلال وتتضمن التكلفة التاريخية النفقات المرتبطة مباشرة باقتناء بنود الأصول الثابتة.

ويتم الاعتراف بالنفقات اللاحقة ضمن القيمة الدفترية للأصل القائم أو باعتبارها أصلاً مستقلاً ، حسبما يكون ملائماً ، وذلك عندما يكون محتملاً تدفق منافع اقتصادية مستقبلية مرتبطة بالأصل الى البنك وكان من الممكن تحديد هذه التكلفة بدرجة موثوق بها . ويتم تحميل مصروفات الصيانة والإصلاح في السنة التي يتم تحملها ضمن مصروفات التشغيل الأخرى .

لا يتم إهلاك الأراضي ويتم حساب الإهلاك للأصول الثابتة باستخدام طريقة القسط الثابت لتوزيع التكلفة بحيث تصل الى القيمة التخريدية على مدار الأعمار الإنتاجية ، كالتالي :

المباني والإنشاءات	٥٠ سنة
تحسينات عقارات مستأجرة	٥٠ سنة أو على فترة الإيجار إذا كانت أقل
أثاث مكاتب و خزائن	١٠ سنوات
آلات كتابية وحاسبة وأجهزة تكييف	٥ سنوات
وسائل نقل	٥ سنوات
أجهزة الحاسب الآلي / نظم آلية متكاملة	٥ سنوات

ويتم مراجعة القيمة التخريدية والأعمار الإنتاجية للأصول الثابتة في تاريخ كل مركز مالي ، وتعديل كلما كان ذلك ضرورياً ويتم مراجعة الأصول التي يتم إهلاكها بغرض تحديد الاضمحلال عند وقوع أحداث أو تغييرات في الظروف تشير الى أن القيمة الدفترية قد لا تكون قابلة للاسترداد ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل على الفور الى القيمة الاستردادية إذا زادت القيمة الدفترية عن القيمة الاستردادية .

وتمثل القيمة الاستردادية صافي القيمة البيعية للأصل أو القيمة الاستخدامية للأصل أيهما أعلى ، ويتم تحديد أرباح وخسائر الاستيعادات من الأصول الثابتة بمقارنة صافي المتحصلات بالقيمة الدفترية ويتم إدراج الأرباح (الخسائر) ضمن إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى في قائمة الدخل .

- اضمحلال الأصول غير المالية

لا يتم استهلاك الأصول التي ليس لها عمر إنتاجي - باستثناء الشهرة - ويتم اختبار اضمحلالها سنوياً. ويتم دراسة اضمحلال الأصول التي يتم استهلاكها كلما كان هناك أحداث أو تغييرات في الظروف تشير الى أن القيمة الدفترية قد لا تكون قابلة للاسترداد .

ويتم الاعتراف بخسارة الاضمحلال وتخفيض قيمة الأصل بالمبلغ الذي تزيد به القيمة الدفترية للأصل عن القيمة الاستردادية وتمثل القيمة الاستردادية صافي القيمة البيعية للأصل أو القيمة الاستخدامية للأصل أيهما أعلى ولغرض تقدير الاضمحلال يتم إلحاق الأصل بأصغر وحدة توليد نقد ممكنة ويتم مراجعة الأصول غير المالية التي وجد فيها اضمحلال لبحث ما إذا كان هناك رد للاضمحلال الى قائمة الدخل وذلك في تاريخ إعداد كل قوائم مالية.

- الإيجارات

تعتبر كافة عقود للإيجار التي يكون البنك طرفاً فيها عقود تشغيلي ويتم معالجتها كما يلي :

١- الاستئجار

يتم الاعتراف بالمدفوعات تحت حساب عقود الإيجار التشغيلي مخصوماً منه أية خصومات يتم الحصول عليها من المؤجر ضمن المصروفات في قائمة الدخل بطريقة القسط الثابت على مدار فترة العقد .

٢- التأجير

بالنسبة للأصول المؤجرة إيجاراً تشغيلياً تظهر ضمن الأصول الثابتة في المركز المالي وتهلك على مدار العمر الإنتاجي المتوقع للأصل بذات الطريقة المطبقة على الأصول المماثلة ، ويثبت إيراد الإيجار مخصوماً منه أية خصومات تمنح للمستأجر بطريقة القسط الثابت على مدار فترة العقد .

- النقدية وما في حكمها

لأغراض إعداد قائمة التدفقات النقدية يتضمن بند النقدية وما في حكمها الأرصدة التي لا تتجاوز استحقاقاتها ثلاثة أشهر من تاريخ الاقتناء وتتضمن النقدية والأرصدة لدى البنك المركزي خارج إطار نسب الاحتياطي الإلزامي والأرصدة لدى البنوك وأوراق حكومية .

- المخصصات الأخرى

يتم الاعتراف بمخصص تكاليف إعادة الهيكلة والمطالبات القانونية عندما يكون هناك التزام قانوني أو استدلاي حالي نتيجة لأحداث سابقة ويكون من المرجح أن يتطلب ذلك استخدام موارد البنك لتسوية هذه الالتزامات مع إمكانية إجراء تقدير قابل للاعتماد عليه لقيمة هذا الالتزام .

وعندما يكون هناك التزامات متشابهة فإنه يتم تحديد التدفق النقدي الخارج الذي يمكن استخدامه للتسوية بالأخذ في الاعتبار هذه المجموعة من الالتزامات ويتم الاعتراف بالمخصص حتى إذا كان هناك احتمال ضئيل في وجود تدفق نقدي خارج بالنسبة لبند من داخل هذه المجموعة .

ويتم رد المخصصات التي انقضى الغرض منها كلياً أو جزئياً ضمن بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى . ويتم قياس القيمة الحالية للمدفوعات المقدر الوفاء بها لسداد الالتزامات المحدد لسدادها أجل بعد سنة من تاريخ المركز المالي باستخدام معدل مناسب لذات أجل سداد الالتزام - دون تأثره بمعدل الضرائب الساري - الذي يعكس القيمة الزمنية للنقود ، وإذا كان الأجل أقل من سنة تحسب القيمة المقدرة للالتزام ما لم يكن أثرها جوهرياً فتحسب بالقيمة الحالية .

- عقود الضمانات المالية

عقود الضمانات المالية هي تلك العقود التي يصدرها البنك ضماناً لتمويلات أو حسابات جارية مدينة مقدمة لعملائه من جهات أخرى ، وهي تتطلب من البنك أن يقوم بتسديدات معينة لتعويض المستفيد منها عن خسارة تحملها بسبب عدم وفاء مدين عندما يستحق السداد وفقاً لشروط أداة الدين ويتم تقديم تلك الضمانات المالية للبنوك والمؤسسات المالية وجهات أخرى نيابة عن عملاء البنك .

ويتم الاعتراف الأولي في القوائم المالية بالقيمة العادلة في تاريخ منح الضمان التي قد تعكس أتعاب الضمان ، لاحقاً لذلك ، يتم قياس التزام البنك بموجب الضمان على أساس مبلغ القياس الأول ، ناقصاً الاستهلاك المحسوب للاعتراف بأتعاب الضمان في قائمة الدخل بطريقة القسط الثابت على مدار عمر الضمان ، أو أفضل تقدير للمدفوعات المطلوبة لتسوية أي التزام مالي ناتج عن الضمانة المالية في تاريخ المركز المالي أيهما أعلى ويتم تحديد تلك التقديرات وفقاً للخبرة في معاملات مشابهة والخسائر التاريخية معززة بحكم الإدارة .

ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بأية زيادة في الالتزامات الناتجة عن الضمانة المالية ضمن بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى .

- مزايا العاملين

بالنسبة لنظم الاشتراك المحدد فإنها عبارة عن لوائح معاشات يقوم البنك بموجبها بسداد اشتراكات ثابتة لمنشأة منفصلة ولا يكون على البنك التزام قانوني أو حكومي لسداد مزيد من الاشتراكات إذا لم تكن المنشأة المتلقية لتلك الاشتراكات تحتفظ بأصول كافية لسداد مزايا العاملين الناتجة عن خدمتهم في الفترات الجارية والسابقة .
وبالنسبة لنظم الاشتراك المحدد يتم سداد اشتراكات الى لوائح تأمينية للمعاشات المقررة للعاملين بالقطاع الخاص على أساس تعاقد إجباري أو إختياري ولا ينشأ على البنك أى التزامات إضافية بخلاف الاشتراكات الواجب سدادها ، ويتم الاعتراف بالاشتراكات المستحقة لنظم الاشتراك المحدد ضمن مصروفات مزايا العاملين إذا قام العاملون بتقديم خدمة تعطيهم الحق في تلك الاشتراكات .

- ضرائب الدخل

تتضمن ضريبة الدخل على ربح أو خسارة السنة كل من ضريبة السنة والضريبة المؤجلة ، ويتم الاعتراف بها بقائمة الدخل باستثناء ضريبة الدخل المتعلقة ببند حقوق الملكية التي يتم الاعتراف بها مباشرة ضمن حقوق الملكية .

ويتم الاعتراف بضريبة الدخل على أساس صافي الربح الخاضع للضريبة باستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ إعداد المركز المالي بالإضافة الى التسويات الضريبية الخاصة بالسنوات السابقة .
ويتم الاعتراف بالضرائب المؤجلة الناشئة عن فروق زمنية مؤقتة بين القيمة الدفترية للأصول والالتزامات طبقاً لأسس المحاسبية وقيمتها طبقاً للأسس الضريبية ، هذا ويتم تحديد قيمة الضريبة المؤجلة بناء على الطريقة المتوقعة لتحقيق أو تسوية قيم الأصول والالتزامات باستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ إعداد المركز المالي .

ويتم الاعتراف بالأصول الضريبية المؤجلة للبنك عندما يكون هناك احتمال مرجح بإمكانية تحقيق أرباح تخضع للضريبة في المستقبل يمكن من خلالها الانتفاع بهذا الأصل ، ويتم تخفيض قيمة الأصول الضريبية المؤجلة بقيمة الجزء الذي لن يتحقق منه المنفعة الضريبية المتوقعة خلال السنوات التالية ، على أنه في حالة ارتفاع المنفعة الضريبية المتوقعة يتم زيادة الأصول الضريبية المؤجلة وذلك في حدود ما سبق تخفيضه .

- التمويل

يتم الاعتراف بالتمويلات التي يحصل عليها البنك أولاً بالقيمة العادلة ناقصاً تكلفة الحصول على التمويل ، ويقاس التمويل لاحقاً بالتكلفة المستهلكة ، ويتم تحميل قائمة الدخل بالفارق بين صافي المتحصلات وبين القيمة التي سيتم الوفاء بها على مدار فترة التمويل باستخدام طريقة العائد الفعلي .

- رأس المال

١- تكلفة رأس المال

يتم عرض مصاريف الإصدار التي ترتبط بصورة مباشرة بإصدار أسهم جديدة أو أسهم مقابل اقتناء كيان أو إصدار خيارات خصماً من حقوق الملكية وبصافي المتحصلات بعد الضرائب .

٢- توزيعات الأرباح

تثبت توزيعات الأرباح خصماً على حقوق الملكية في السنة التي تقرر فيها الجمعية العامة للمساهمين هذه التوزيعات وتشمل تلك التوزيعات حصة العاملين في الأرباح ومكافأة مجلس الإدارة المقررة بالنظام الأساسي والقانون.

- أنشطة الأمانة

يقوم البنك بمزاولة أنشطة الأمانة مما ينتج عنه امتلاك أو إدارة أصول خاصة بأفراد أو أمانات أو صناديق مزايا ما بعد انتهاء الخدمة ويتم استبعاد هذه الأصول والأرباح الناتجة عنها من القوائم المالية للبنك حيث أنها ليست أصولاً للبنك .

- أرقام المقارنة

يعاد تبويب أرقام المقارنة كلما كان ذلك ضرورياً لتتوافق مع التغييرات في العرض المستخدم في العام الحالي .

- إدارة المخاطر المالية

يتعرض البنك نتيجة للأنشطة التي يزاولها إلي مخاطر ماله متنوعة وقبول المخاطر هو أساس النشاط المالي ويتم تحليل وتقييم وإدارة بعض المخاطر أو مجموعته من المخاطر مجتمعة معا ولذلك يهدف البنك إلي تحقيق التوازن الملائم بين الخطر والعائد ولذا تقليل الآثار السلبية المحتملة علي الأداء المالي للبنك وبعد أهم أنواع المخاطر خطر الائتمان وخطر السوق وخطر السيولة والأخطار التشغيلية الأخرى ويتضمن خطر السوق خطر أسعار صرف العملات الأجنبية وخطر سعر العائد ومخاطر السعر الأخرى.

وقد تم وضع سياسات إدارة المخاطر لتحديد المخاطر وتحليلها ولوضع حدود للخطر والرقابة عليه ، ولمراقبة المخاطر والالتزام بالحدود من خلال أساليب يعتمد عليها ونظم معلومات محدثة أولاً بأول ويقوم البنك بمراجعة دورية لسياسات ونظم إدارة المخاطر وتعديلها بحيث تعكس التغيرات في الأسواق والمنتجات والخدمات وأفضل التطبيقات الحديثة .

وتتم إدارة المخاطر عن طريق إدارة المخاطر في ضوء السياسات المعتمدة من مجلس الإدارة وتقوم إدارة المخاطر بتحديد وتقييم وتغطية المخاطر المالية بالتعاون الوثيق مع الوحدات التشغيلية المختلفة بالبنك ، ويوفر مجلس الإدارة مبادئ مكتوبة لإدارة المخاطر ككل ، بالإضافة الي سياسات مكتوبة تغطي مناطق خطر محددة مثل خطر الائتمان وخطر أسعار صرف العملات الأجنبية ، وخطر أسعار العائد، واستخدام أدوات المشتقات وغير المشتقات المالية بالإضافة الي ذلك فإن إدارة المخاطر تعد مسؤولة عن لمراجعة الدورية لإدارة المخاطر وبيئة الرقابة بشكل مستقل .

حوكمة إدارة المخاطر والمبادئ الخاصة بإدارة المخاطر

تقوم حوكمة إدارة المخاطر بالبنك على ما يلي:

- ١- تدخل إداري قوي في جميع مستويات المؤسسة بدءاً من مجلس الإدارة ووصولاً إلى إدارة فرق العمل الميداني المسؤولة عن التشغيل.
 - ٢- إطار عمل محكم للإجراءات الداخلية والمبادئ الإرشادية.
 - ٣- مراقبة مستمرة من قبل خطوط الأعمال والوظائف المعاونة وكذلك من جانب هيئة مستقلة للرقابة على المخاطر والالتزام بتنفيذ القواعد والإجراءات.
- وتعتبر لجان المخاطر والمراجعة داخل مجلس الإدارة مسؤولة بشكل أكثر خصوصية عن فحص مدى توافق إطار العمل الداخلي بغية رصد المخاطر ومدى الالتزام بالقواعد.

فئات المخاطر :

- أ- خطر الائتمان : (بما في ذلك خطر البلد) يمثل خطر الخسائر الناجمة عن عجز عملاء البنك أو الجهات السيادية من مصدرى الأوراق المالية أو غيرهم من الأطراف عن الوفاء بالتزاماتهم المالية . وتتضمن أيضاً مخاطر الائتمان مخاطر إخلال عقد محل عقد) خطر الاستبدال (المرتبطة بمعاملات السوق . كما قد يرتفع خطر الائتمان أيضاً بسبب وجود مخاطر التركيز والتي تنشأ إما نتيجة منح تسهيلات ائتمانية كبيرة لعملاء منفردين أو بسبب الائتمان الممنوح لمجموعات من العملاء تتسم بمعدلات إخفاق مرتفعة.
- ب- خطر السوق : يمثل خطر الخسائر الناجمة عن التغير في أسعار السوق وأسعار العائد .
- ج- خطر التشغيل : (ويشمل المخاطر القانونية ومخاطر الالتزام والمخاطر المحاسبية والبيئية ومخاطر السمعة الخ) ويمثل الخطر الناجم عن الخسائر أو الغش أو إصدار بيانات مالية ومحاسبية غير دقيقة بسبب عدم ملائمة الإجراءات والنظم الداخلية أو الإخلال بها أو بسبب خطأ بشري أو أحداث خارجية علاوة على ذلك يمكن أن يأخذ خطر التشغيل شكل مخاطر الالتزام التي يقصد بها خطر تعرض البنك لعقوبات قانونية أو إدارية أو تأديبية أو خسائر مالية بسبب عدم الالتزام بالقواعد واللوائح ذات الصلة.
- د- خطر أسعار العائد وأسعار الصرف المرتبطة بهيكل ميزانية البنك : يمثل المخاطر الناجمة عن الخسائر أو الانخفاض المتتبعي في قيمة أصول البنك - سواء المدرجة بقائمة المركز المالي أو خارجها - والناشئة عن التغيرات في أسعار العائد أو أسعار الصرف . وتنشأ مخاطر أسعار العائد أو أسعار الصرف المرتبطة بهيكل ميزانية البنك عن الأنشطة التجارية البنكية ومعاملات المركز الرئيسي (معاملات على أدوات حقوق الملكية والاستثمارات وإصدارات السندات) .
- هـ - خطر السيولة :يمثل المخاطر التي تتعلق بعدم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته وقت استحقاقها .

ويقوم البنك بتخصيص موارد كبيرة لكي يتمكن من الاستمرار في تطبيق سياسة إدارة المخاطر على أنشطته ولكي يضمن التوافق التام بين إطار عمل إدارة المخاطر والمبادئ الأساسية التالية:

- الاستقلال التام لإدارة تقييم المخاطر عن أقسام التشغيل.

- تطبيق اتجاه ثابت لتقييم ورصد المخاطر في جميع أنحاء البنك.

وجدير بالذكر إن قسم المخاطر مستقل عن جميع كيانات البنك التشغيلية ويتبع مباشرة الإدارة العامة ويتمثل دوره في المساهمة في تطوير وزيادة ربحية البنك عن طريق التأكد من أن إطار عمل إدارة المخاطر المعمول به هو إطار فعال وقوي ويعمل بالقسم فر يق عمل متنوع ومتخصص في كيفية إدارة خطر الائتمان وخطر السوق من خلال آليات التشغيل.

وعلى وجه الخصوص فإن قسم المخاطر:

- يقوم بتوصيف واعتماد الأساليب المستخدمة لتحليل وتقييم واعتماد ومتابعة مخاطر الائتمان ومخاطر البلدان ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل كما أنه يقوم بإجراء مراجعة دقيقة للاستراتيجيات التجارية في المجالات العالية الخطورة ويسعى بشكل دووب على تحسين التنبؤ بمثل هذه المخاطر وإدارتها.

- يساهم في إجراء تقييم مستقل عن طريق تحليل المعاملات التي تتضمن مخاطر ائتمان وعن طريق تقديم المشورة فيما يخص المعاملات التي يقترحها مديري المبيعات.

- يقوم بوضع إطار لكافة المخاطر التشغيلية للبنك.

سنقوم وحدة الأصول والالتزامات التابعة للإدارة المالية بتقييم وإدارة أنواع المخاطر الأخرى الأساسية وهي تحديدا مخاطر عدم توفر السيولة اللازمة والمخاطر المرتبطة باختلال توازن هيكل الميزانية العمومية (نتيجة تغيرات أسعار العائد أو أسعار الصرف أو نتيجة عدم توافر سيولة كافية) وكذلك تمويل البنك طويل الأجل ، وإدارة متطلبات رأس المال وهيكل رأس المال .

تختص إدارة الشؤون القانونية الداخلية بالبنك بإدارة المخاطر القانونية بينما تختص إدارة الالتزام بإدارة مخاطر الالتزام .

ويعتبر قسم المخاطر مسؤولا بشكل أساسي عن وضع منظومة فعالة للتعامل مع المخاطر وتحديد الأسس والسياسات اللازمة ، كما تشارك وحدة الأصول والالتزامات التابعة للإدارة المالية في هذه المسؤولية في بعض المجالات الخاصة .

وتتولى لجنة المخاطر بالبنك مهمة مراجعة ومناقشة الخطوات الأساسية لإدارة المخاطر البنكية الجوهرية وتجتمع ثلاثة أشهر على الأقل .

وأخيرا يقوم من فريق المراجعة الداخلية والمراجعين الخارجيين بمراقبة مبادئ وإجراءات وبنية إدارة المخاطر بالبنك .

- خطر الائتمان

يتعرض البنك لخطر الائتمان وهو الخطر الناتج عن قيام أحد الأطراف بعدم الوفاء بتعهداته ، ويعد خطر الائتمان أهم الأخطار بالنسبة للبنك ، لذلك تقوم الإدارة بحرص بإدارة التعرض لذلك الخطر ، ويتمثل خطر الائتمان بصفة أساسية في أنشطة التمويل التي ينشأ عنها التمويلات والتسهيلات وأنشطة الاستثمار التي يترتب عليها أن تشتمل أصول البنك على أدوات الدين ، كما يوجد خطر الائتمان أيضاً في الأدوات المالية خارج المركز المالي مثل ارتباطات التمويلات ، وتتركز عمليات الإدارة والرقابة على خطر الائتمان لدى فريق إدارة خطر الائتمان في إدارة التوظيف والاستثمار وإدارة المخاطر الذي يرفع تقاريره الى مجلس الإدارة والإدارة العليا ورؤساء وحدات النشاط بصفة دورية .

- قياس خطر الائتمان

التوظيفات والتسهيلات للعملاء

- لقياس خطر الائتمان المتعلق بالتوظيفات والتسهيلات للعملاء ، ينظر البنك في ثلاثة مكونات كما يلي :
- * احتمالات الإخفاق (التأخر) (Probability of default) من قبل العميل أو الغير في الوفاء بالتزاماته التعاقدية .
 - * المركز الحالي والتطور المستقبلي المرجح له الذي يستنتج منه البنك الرصيد المعرض للإخفاق (Exposure at default) .
 - * خطر الإخفاق الافتراضي (Loss given default) .

وتنطوي أعمال الإدارة اليومية لنشاط البنك على تلك المقاييس لخطر الائتمان التي تعكس الخسارة المتوقعة (نموذج الخسارة المتوقعة The Expected Loss Model) المطلوبة من لجنة بازل للرقابة المصرفية ويمكن أن تتعارض المقاييس التشغيلية مع عبء الاضمحلال وفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم ٢٦ ، الذي يعتمد على الخسائر التي تحققت في تاريخ المركز المالي (نموذج الخسائر المحققة) وليس الخسائر المتوقعة (إيضاح أ/٣) .

يقوم البنك بتقييم احتمال التأخر على مستوى كل عميل باستخدام أساليب تقييم داخلية لتصنيف الجدارة مفصلة لمختلف فئات العملاء . وقد تم تطوير تلك الأساليب للتقييم داخلياً وتراعى التحليلات الإحصائية مع الحكم الشخصي لمسئولي الائتمان للوصول الى تصنيف الجدارة الملائم وقد تم تقسيم عملاء البنك الى أربع فئات للجدارة ويعكس هيكل الجدارة المستخدم بالبنك كما هو مبين في الجدول التالي مدى احتمال التأخر لكل فئة من فئات الجدارة ، مما يعني بصفة أساسية أن المراكز الائتمانية تنتقل بين فئات الجدارة تبعاً للتغير في تقييم مدى احتمال التأخر ويتم مراجعة وتطوير أساليب التقييم كلما كان ذلك ضرورياً ويقوم البنك دورياً بتقييم أداء أساليب تصنيف الجدارة ومدى قدرتها على التنبؤ بحالات التأخر .

فئات التصنيف الداخلي للبنك

التصنيف	مدلول التصنيف
١	ديون جيدة
٢	المتابعة العادية
٣	المتابعة الخاصة
٤	ديون غير منتظمة

يعتمد المركز المعرض للإخفاق على المبالغ التي يتوقع البنك أن تكون قائمة عند وقوع التأخر على سبيل المثال بالنسبة للتمويل يكون هذا المركز هو القيمة الاسمية وبالنسبة للارتباطات يدرج البنك كافة المبالغ المسحوبة فعلاً بالإضافة الى المبالغ الاخرى التي يتوقع أن تكون قد سحبت حتى تاريخ التأخر إن حدث .

وتمثل الخسارة الافتراضية أو الخسارة الحادة توقعات البنك لمدى الخسارة عند المطالبة بالدين إن حدث التأخر . ويتم التعبير عن ذلك بنسبة الخسارة للدين وبالتأكيد يختلف ذلك بحسب نوع المدين وأولوية المطالبة ومدى توافر الضمانات أو وسائل تغطية الائتمان الاخرى .

أدوات الدين وأذون الخزائنة والإذون الاخرى

بالنسبة لأدوات الدين والأذون يقوم البنك باستخدام التصنيفات الخارجية مثل تصنيف ستاندرد أند بور أو ما يعادله لإدارة خطر الائتمان وإن لم تكن مثل هذه التقييمات متاحة يتم استخدام طرق مماثلة لتلك المطبقة على عملاء الائتمان ويتم النظر الى تلك الاستثمارات في الأوراق المالية والأذون على أنها طريقة للحصول على جودة ائتمانية أفضل وفي نفس الوقت توفر مصدر متاح لمقابلة متطلبات التمويل .

- سياسات الحد من وتجنب المخاطر

يقوم البنك بإدارة والحد والتحكم في تركيز خطر الائتمان على مستوى المدين والمجموعات والصناعات والدول .

ويقوم بتنظيم مستويات خطر الائتمان الذي يقبله وذلك بوضع حدود لمقدار الخطر التي سيتم قبوله على مستوى كل عميل أو مجموعة عملاء ، وعلى مستوى الأنشطة الاقتصادية والقطاعات الجغرافية . ويتم مراقبة تلك المخاطر بصفة مستمرة وتكون خاضعة للمراجعة السنوية أو بصورة متكررة إذا دعت الحاجة الى ذلك . ويتم اعتماد الحدود للخطر الائتماني على مستوى العميل / المجموعة والمنتج والقطاع والدولة من قبل مجلس الإدارة بصفة ربع سنوية .

ويتم تقسيم حدود الائتمان لأي عميل بما في ذلك البنوك وذلك بحدود فرعية تشمل المبالغ داخل وخارج المركز المالي ، وحد المخاطر اليومي المتعلق ببنود المتاجرة مثل عقود الصرف الأجنبي الآجلة . ويتم مقارنة المبالغ الفعلية مع الحدود يوميا .

يتم أيضاً إدارة مخاطر التعرض لخطر الائتمان عن طريق التحليل الدوري لقدرة العملاء والعملاء المحتملين على مقابلة سداد التزاماتهم وكذلك بتعديل حدود التوظيف كلما كان ذلك مناسباً .

وفيما يلي بعض وسائل الحد من الخطر :

الضمانات

يضع البنك العديد من السياسات والضوابط للحد من خطر الائتمان . ومن هذه الوسائل الحصول على ضمانات مقابل الأموال المقدمة . ويقوم البنك بوضع قواعد استرشادية لفئات محددة من الضمانات المقبولة . ومن الأنواع الرئيسية لضمانات التوظيف والتسهيلات :

- * الرهن العقاري .
- * رهن أصول النشاط مثل الآلات والبضائع .
- * رهن أدوات مالية مثل أدوات الدين وحقوق الملكية .

وغالباً ما يكون التمويل على المدى الأطول للشركات مضموناً بينما تكون التسهيلات الائتمانية للأفراد بدون ضمان ولتخفيض خسارة الائتمان الى الحد الأدنى يسعى البنك للحصول على ضمانات إضافية من الأطراف المعنية بمجرد ظهور مؤشرات الاضمحلال لأحد التمويلات أو التسهيلات .

يتم تحديد الضمانات المتخذة ضماناً لأصول أخرى بخلاف التوظيف والتسهيلات بحسب طبيعة الأداة وعادة ما تكون أدوات الدين وأدوات الخزنة بدون ضمان فيما عدا مجموعات الأدوات المالية المغطاة بأصول Asset-Backed Securities والأدوات المثيلة التي تكون مضمونة بمحفظة من الأدوات المالية .

المشتقات

يحتفظ البنك بإجراءات رقابية حصيفة على صافي المراكز المفتوحة للمشتقات أي الفرق بين عقود البيع والشراء على مستوى كل من القيمة والمدة . ويكون المبلغ المعرض لخطر الائتمان في أي وقت من الأوقات محدد بالقيمة العادلة للأداة التي تحقق منفعة لصالح البنك أي أصل ذو قيمة عادلة موجبة الذي يمثل جزءاً ضئيلاً من القيمة التعاقدية / الافتراضية المستخدمة للتعبير عن حجم الأدوات القائمة . ويتم إدارة هذا الخطر الائتماني كجزء من حد التمويل الكلي الممنوح للعميل وذلك مع الخطر المتوقع نتيجة للتغيرات في السوق ولا يتم عادة الحصول على ضمانات في مقابل الخطر الائتماني على تلك الأدوات فيما عدا المبالغ التي يطلبها البنك كإيداعات هامشية من الأطراف الأخرى .

وينشأ خطر التسوية في المواقف التي يكون فيها السداد عن طريق النقدية أو أدوات حقوق ملكية أو أوراق مالية أخرى أو مقابل توقع الحصول على نقدية أو أدوات حقوق ملكية أو أوراق مالية أخرى ويتم وضع حدود تسوية يومية لكل من الأطراف الأخرى لتغطية مخاطر التسوية المجمعة الناتجة عن تعاملات البنك في أي يوم .

الارتباطات المتعلقة بالائتمان

يتمثل الغرض الرئيسي من الارتباطات المتعلقة بالائتمان في التأكد من إتاحة الأموال للعميل عند الطلب . وتحمل عقود الضمانات المالية Guarantees and stand by letters of credit ذات خطر الائتمان المتعلق بالتوظيف . وتكون الاعتمادات المستندية والتجارية Documentary and Commercial Letters of Credit التي يصدرها البنك بالنيابة عن العميل لمنح طرف ثالث حق السحب من البنك في حدود مبالغ معينة وبموجب أحكام وشروط محددة غالباً مضمونة بموجب البضائع التي يتم شحنها وبالتالي تحمل درجة مخاطر أقل من التمويل المباشر .

وتمثل ارتباطات منح الائتمان الجزء غير المستخدم من المصرح به لمنح التوظيف أو الضمانات أو الاعتمادات المستندية ويتعرض البنك لخسارة محتملة بمبلغ يساوي إجمالي الارتباطات غير المستخدمة وذلك بالنسبة لخطر الائتمان الناتج عن ارتباطات منح الائتمان إلا أن مبلغ الخسارة المرجح حدوثها في الواقع يقل عن الارتباطات غير المستخدمة وذلك نظراً لأن أغلب الارتباطات المتعلقة بمنح الائتمان تمثل التزامات محتملة لعملاء يتمتعون بمواصفات ائتمانية محددة ويراقب البنك المدة حتى تاريخ الاستحقاق الخاصة بارتباطات الائتمان حيث أن الارتباطات طويلة الأجل عادة ما تحمل درجة أعلى من خطر الائتمان بالمقارنة بالارتباطات قصيرة الأجل .

- سياسات الاضمحلال والمخصصات

تركز النظم الداخلية للتقييم السابق بدرجة كبيرة على تخطيط الجودة الائتمانية وذلك من بداية إثبات أنشطة التمويل والاستثمار . وبخلاف ذلك ، يتم الاعتراف فقط بخسائر الاضمحلال التي وقعت في تاريخ المركز المالي لأغراض التقارير المالية بناء على أدلة موضوعية تشير الى الاضمحلال وفقاً لما سيرد ذكره بهذا الإيضاح ونظراً لاختلاف الطرق المطبقة ، تقل عادة خسائر الائتمان المحملة على القوائم المالية عن مبلغ الخسارة المقدر باستخدام نموذج الخسارة المتوقعة المستخدم في الجدارة الائتمانية ولأغراض قواعد البنك المركزي المصري .

مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة الوارد في المركز المالي في نهاية السنة مستمد من درجات التقييم الداخلية الأربعة ومع ذلك فإن أغلبية المخصص ينتج من آخر درجة من التصنيف ويبين الجدول التالي النسبة للبنود داخل المركز المالي المتعلقة بالتوظيف والتسهيلات والخسائر الائتمانية المتوقعة المرتبط بها لكل من فئات التقييم الداخلي للبنك .

تساعد أدوات التقييم الداخلية الإدارة على تحديد ما إذا كانت هناك أدلة موضوعية تشير الى وجود اضمحلال طبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم ٢٦ ، واستناداً الى المؤشرات التالية التي حددها البنك :

- صعوبات مالية كبيرة تواجه عميل التوظيف أو المدين .
- مخالفة شروط اتفاقية التمويل مثل عدم السداد .
- توقع إفلاس العميل أو دخول في دعوة تصفية أو إعادة هيكلة التمويل الممنوح له .
- تدهور الوضع التنافسي لعميل التوظيف .
- قيام البنك لأسباب اقتصادية أو قانونية بالصعوبات المالية لعميل التوظيف بمنحه امتيازات أو تنازلات قد لا يوافق البنك على منحها في الظروف العادية .
- اضمحلال قيمة الضمان .
- تدهور الحالة الائتمانية .

تتطلب سياسات البنك مراجعة كل الأصول المالية التي تتجاوز أهمية نسبية محددة على الأقل سنوياً أو أكثر عندما تقتضي الظروف ذلك ويتم تحديد عبء الخسائر الائتمانية المتوقعة على الحسابات التي تم تقييمها على أساس فردي وذلك بتقييم الخسارة المحققة في تاريخ المركز المالي على أساس كل حالة على حدة ، ويجري تطبيقها على جميع الحسابات التي لها أهمية نسبية بصفة منفردة . ويشمل التقييم عادة الضمان القائم ، بما في ذلك إعادة تأكيد التنفيذ على الضمان والتحصيلات المتوقعة من تلك الحسابات .

ويتم تكوين مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة على أساس المجموعة من الأصول المتجانسة باستخدام الخبرة التاريخية المتاحة والحكم الشخصي والأساليب الإحصائية .

- نموذج قياس المخاطر البنكية العام

بالإضافة الى فئات تصنيف الجدارة الأربعة المبينة في إيضاح أ/١ ، تقوم الإدارة بتصنيفات في شكل مجموعات فرعية أكثر تفصيلاً بحيث تتفق مع متطلبات البنك المركزي المصري . ويتم تصنيف الأصول المعرضة لخطر الائتمان في هذه المجموعات وفقاً لقواعد وشروط تفصيلية تعتمد بشكل كبير على المعلومات المتعلقة بالعمل ونشاطه ووضعته المالي ومدى انتظامه في السداد .

ويقوم البنك بحساب المخصصات المطلوبة لاضمحلال الأصول المعرضة لخطر الائتمان ، بما في ذلك الارتباطات المتعلقة بالائتمان ، على أساس نسب محددة من قبل البنك المركزي المصري . وفي حالة زيادة مخصص خسائر الاضمحلال المطلوب وفقاً لقواعد البنك المركزي المصري عن ذلك المطلوب لأغراض إعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية ، يتم تجنب احتياطي المخاطر البنكية العام ضمن حقوق الملكية خصماً على الأرباح المحتجزة بمقدار تلك الزيادة . ويتم تعديل ذلك الاحتياطي بصفة دورية بالزيادة والنقص بحيث يعادل دائماً مبلغ الزيادة بين المخصصين . ويعد هذا الاحتياطي غير قابل للتوزيع ويبين إيضاح (١/٢٨) الحركة على حساب احتياطي المخاطر البنكية العام خلال السنة المالية .

وفيما يلي بيان فئات الجدارة للمؤسسات وفقاً لأسس التقييم الداخلي مقارنة بأسس تقييم البنك المركزي المصري ونسب المخصصات المطلوبة لاضمحلال الأصول المعرضة لخطر الائتمان :

تصنيف البنك المركزي المصري	مدلول التصنيف	نسبة المخصص المطلوب	التصنيف الداخلي	مدلول التصنيف الداخلي
١	مخاطر منخفضة	صفر	١	ديون جيدة
٢	مخاطر معتدلة	١%	١	ديون جيدة
٣	مخاطر مرضية	١%	١	ديون جيدة
٤	مخاطر مناسبة	٢%	١	ديون جيدة
٥	مخاطر مقبولة	٢%	١	ديون جيدة
٦	مخاطر مقبولة حدياً	٣%	٢	المتابعة العادية
٧	مخاطر تحتاج لعناية خاصة	٥%	٣	المتابعة الخاصة
٨	دون المستوى	٢٠%	٤	ديون غير منتظمة
٩	مشكوك في تحصيلها	٥٠%	٤	ديون غير منتظمة
١٠	رديئة	١٠٠%	٤	ديون غير منتظمة

- الاستحواذ على الضمانات

قام البنك خلال السنة الحالية بالحصول على أصول بالاستحواذ على بعض الضمانات كما يلي :

القيمة الدفترية بالآلاف جنيه مصري	طبيعة الأصل
٢,٠٧٣,٣٢٨	وحدات سكنية وإدارية وفيلات وأراضي
٥٥٢	استرداد عدد ١ فيلا
<u>٢,٠٧٣,٨٨٠</u>	الإجمالي

يتم تبويب الأصول التي تم الاستحواذ عليها ضمن بند الأصول الأخرى بالمركز المالي ويتم بيع هذه الأصول كلما كان ذلك عملياً .

- خطر السوق

يتعرض البنك لخطر السوق المتمثل في تقلبات القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية الناتجة عن التغير في أسعار السوق . وينتج خطر السوق عن المراكز المفتوحة لمعدل العائد والعملية ومنتجات حقوق الملكية ، حيث أن كل منها معرض للتحركات العامة والخاصة في السوق والتغيرات في مستوى الحساسية لمعدلات السوق أو للأسعار مثل معدلات العائد ومعدلات أسعار الصرف وأسعار أدوات حقوق الملكية . ويفصل البنك مدى تعرضه لخطر السوق الى محافظ للمتاجرة أو لغير غرض المتاجرة.

- خطر تقلبات سعر صرف العملات الأجنبية

يتعرض البنك لخطر التقلبات في أسعار صرف العملات الأجنبية على المركز المالي والتدفقات النقدية . وقد قام مجلس الإدارة بوضع حدود للعملات الأجنبية وذلك بالقيمة الإجمالية لكل من المراكز في نهاية اليوم وكذلك خلال اليوم التي يتم مراقبتها لحظياً .

مهام غرفة المعاملات الدولية (Dealing Room) :

- تقديم تقارير دورية عن حركة الأسواق المالية .
- تنفيذ توصيات لجنة الأصول والالتزامات التي تمت الموافقة عليها وعرض تقارير بمدى التقدم في تنفيذ تلك التوصيات .
- التنسيق مع وحدة إدارة الأصول والالتزامات فيما يتعلق بالتحوط الطبيعي ضد المخاطر التي قد تنشأ عن معاملات خاصة وبما يتفق مع السياسة والتوصيات المعتمدة للجنة إدارة الأصول والالتزامات .
- المسؤولية عن إدارة السيولة على المدى القصير .
- إعداد تقارير دورية بأى مستجدات عن موقف الأسواق وتوجيه النظر لأى اختناقات في السيولة .
- إبلاغ وحدة إدارة الأصول والالتزامات بالاحتياجات التمويلية لمعالجة فجوة السيولة .

* منظومة إدارة مخاطر هيكل سعر العائد

يتم تحديد وقياس هذا الخطر بمعرفة وحدة الأصول والالتزامات (ALMU) التابعة لقطاع الخزانة بالبنك ويتم تقييم المخاطر وحدودها والإجراءات التصحيحية الواجب القيام بها بمعرفة لجنة الأصول والالتزامات (ALCO) برئاسة رئيس البنك وعضوية المديرين التنفيذيين والمدير المالي ومديرو الإدارات التجارية ومدير شبكة الفروع والسكرتير العام ورئيس غرفة المعاملات الدولية وتقوم غرفة المعاملات الدولية بتنفيذ الإجراءات الضرورية التي تقرها لجنة الأصول والالتزامات لتصحيح الفجوات من خلال التعامل في الأسواق المالية وتعد الغرفة تقاريرها بما حدث من تطور وعرضها على وحدة الأصول والالتزامات ولجنة الأصول والالتزامات.

* مهام لجنة إدارة الأصول والالتزامات (ALCO)

- البت في الحدود المقبولة لأغراض تحليل الحساسية.
- مراجعة الافتراضات المستخدمة في تحديد وقياس المخاطر والتحقق من صحتها واعتمادها.
- استعراض مخاطر وفجوات أسعار العائد وموقف الحساسية بالبنك والواردة بتقارير وحدة إدارة الأصول والالتزامات (ALMU).

- تقييم وتعديل واعتماد التوصيات المقترحة لتعديل الفجوات -إن وجدت- بما يتفق مع الحدود السابق اعتمادها.

* مهام وحدة إدارة الأصول والالتزامات (ALMU)

- توثيق سياسة إدارة المخاطر كما تم إقرارها بمعرفة لجنة الأصول والالتزامات والحفاظ عليها.
- إعداد النماذج المستخدمة في تحديد وقياس المخاطر والعمل على تطويرها باستمرار.
- إعداد تقارير بالقيم المعرضة للخطر وتطور تلك القيم على مدار الزمن وعرض تلك التقارير على لجنة إدارة الأصول والالتزامات.
- تقديم توصيات لتعديل الفجوات بما يتفق مع الحدود السابق اعتمادها.
- متابعة تطبيق قرارات لجنة الأصول والالتزامات وإخطارها بمدى التقدم في تطبيق تلك القرارات.

- خطر تقلبات سعر العائد

يتعرض البنك لأثار التقلبات في مستويات أسعار العائد السائدة في السوق وهو خطر التدفقات النقدية لسعر العائد المتمثل في تذبذب التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية بسبب التغيرات في سعر عائد الأداة ، وخطر القيمة العادلة لسعر العائد وهو خطر تقلبات قيمة الأداة المالية نتيجة للتغير في أسعار العائد في السوق ، وقد يزيد هامش العائد نتيجة لتلك التغيرات ولكن قد تنخفض الأرباح في حالة حدوث تحركات غير متوقعة ، ويقوم مجلس إدارة البنك بوضع حدود لمستوى الاختلاف في إعادة تسعير العائد الذي يمكن أن يحتفظ به البنك.

هدف البنك من إدارة خطر أسعار العائد :

يهدف البنك إلى تخفيض درجة تعرضه لمخاطر هيكل أسعار العائد إلى أقصى حد ممكن مع مراعاة أن تكون قيمة المخاطر المتبقية الناجمة عن أسعار العائد في حدود مستوى الحساسية المعتمد من لجنة الأصول والالتزامات. ويعرف مستوى الحساسية بأنه التغير في صافي القيمة الحالية لمراكز أسعار العائد الثابتة المستقبلية للبنك مقابل كل زيادة قدرها ١ % بمنحنى سعر العائد وتتم المتابعة الجدية لمدى التزام البنك بالحدود المطبقة .

- خطر السيولة

خطر السيولة هو خطر تعرض البنك لصعوبات في الوفاء بتعهداته المرتبطة بالتزاماته المالية عند الاستحقاق واستبدال المبالغ التي يتم سحبها . ويمكن أن ينتج عن ذلك الإخفاق في الوفاء بالالتزامات الخاصة بالسداد للمودعين والوفاء بارتباطات عمليات التوظيف .

إدارة مخاطر السيولة

تتضمن عمليات الرقابة لخطر السيولة المطبقة بمعرفة إدارة الشؤون المالية بالبنك ما يلي :

- * يتم إدارة التمويل اليومي عن طريق مراقبة التدفقات النقدية المستقبلية للتأكد من إمكانية الوفاء بكافة المتطلبات ويتضمن ذلك إحلال الأموال عند استحقاقها أو عند منحها للعملاء ويتواجد البنك في أسواق المال العالمية لتأكيد تحقيق ذلك الهدف .
- * الاحتفاظ بمحفظة من الأصول عالية التسويق التي من الممكن تسهيلها بسهولة لمقابلة أية اضطرابات غير متوقعة في التدفقات النقدية .
- * مراقبة نسب السيولة بالمقارنة بالمتطلبات الداخلية للبنك ومتطلبات البنك المركزي المصري .
- * إدارة التركيز وبيان استحقاقات عمليات التوظيف .

هدف البنك من إدارة السيولة

يهدف البنك لتمويل أنشطته على أساس أفضل الأسعار الممكنة في ظل الظروف الطبيعية، ولضمان قدرته على الوفاء بالتزاماته في حالة حدوث أزمة. وسعياً نحو تحقيق هذه الغاية يتبنى البنك المبادئ الرئيسية التالية لإدارة السيولة :

- إدارة السيولة في المدى القصير وفقاً للإطار الرقابي.
- تنويع مصادر التمويل.
- الاحتفاظ بمجموعة من الأصول ذات سيولة عالية.

قياس ومتابعة هيكل مخاطر السيولة

يتلخص إطار إدارة السيولة بالبنك في العمليات التالية :

- التقييم المنتظم لهيكل سيولة البنك وتطوره على مدار الزمن.
- متابعة تنويع مصادر التمويل .
- تقييم البنك لاحتياجات التمويل على أساس التوقعات الواردة في الموازنة التقديرية بغرض التخطيط لحلول ملائمة للتمويل .

يتم تحديد فجوات السيولة المتوقعة عن طريق حصر البنود التي تظهر بقائمة المركز المالي للبنك وخارجها حسب نوع عملة وأجال الاستحقاق المتبقية لتلك البنود وتحدد تواريخ استحقاق الأصول والالتزامات القائمة على أساس الشروط التعاقدية للمعاملات ونماذج أنماط سلوك العميل التاريخية (كما في حالة حسابات الاستثمار) وكذا الافتراضات التقليدية المتصلة ببعض بنود قائمة المركز المالي (كما في حالة حقوق المساهمين) .

ولأغراض الرقابة وإعداد التقارير يتم قياس وتوقع التدفقات النقدية لليوم والأسبوع والشهر التالي وهي الفترات الرئيسية لإدارة السيولة وتتمثل نقطة البداية لتلك التوقعات في تحليل الاستحقاقات التعاقدية للالتزامات المالية وتواريخ التحصيلات المتوقعة للأصول المالية .

وتقوم إدارة التوظيف المحلي أيضاً بمراقبة عدم التطابق بين الأصول متوسطة الأجل ، ومستوى ونوع الجزء غير المستخدم من ارتباطات عمليات التوظيف ، ومدى استخدام تسهيلات الحسابات الجارية المدينة وأثر الالتزامات العرضية مثل خطابات الضمان والاعتمادات المستندية .

منهج التمويل

يتم مراجعة مصادر السيولة عن طريق فريق منفصل بإدارة الشؤون المالية بالبنك بهدف توفير تنوع واسع في العملات ، والمناطق الجغرافية ، والمصادر ، والمنتجات والأجال .

- إدارة رأس المال

تتمثل أهداف البنك عند إدارة رأس المال ، الذي يشمل عناصر أخرى بالإضافة إلى حقوق الملكية الظاهرة بالمركز المالي فيما يلي :

- الالتزام بالمتطلبات القانونية والاحكام الشرعية لرأس المال في جمهورية مصر العربية وفي البلدان التي تعمل بها فروع البنك .
- حماية قدرة البنك على الاستمرارية وتمكينه من الاستمرار في توليد عائد للمساهمين والأطراف الأخرى التي تتعامل مع البنك .
- الحفاظ على قاعدة رأسمالية قوية تدعم النمو في النشاط .

يتم مراجعة كفاية رأس المال واستخدامات رأس المال وفقاً لمتطلبات الجهة الرقابية (البنك المركزي المصري في جمهورية مصر العربية) يومياً بواسطة إدارة البنك ، من خلال نماذج تعتمد على إرشادات لجنة بازل للرقابة المصرفية ويتم تقديم البيانات المطلوبة وإبداعات لدى البنك المركزي المصري على أساس ربع سنوي

ويطلب البنك المركزي المصري أن يقوم البنك بما يلي :

- الاحتفاظ بمبلغ ٥ مليار جنيه مصري حداً أدنى لرأس المال المصدر والمدفوع .
- الاحتفاظ بنسبة بين عناصر رأس المال وبين عناصر الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر تعادل أو تزيد عن ١٢,٥٠ % ، ويبلغ الحد الأدنى لمعيار كفاية رأس المال بعد اضافة متطلبات الدعامة التحوطية والبنوك ذات الأهمية النظامية المحلية ١٢,٥٠ % وذلك من بداية يناير ٢٠١٩م .

يتكون بسط معيار كفاية رأس المال من الشريحتين التاليتين :

الشريحة الأولى : وهي رأس المال الأساسي ، ويتكون من رأس المال المدفوع (بعد خصم القيمة الدفترية لأسهم الخزينة) ، والأرباح المحتجزة والاحتياطيات الناتجة عن توزيع الأرباح فيما عدا احتياطي المخاطر البنكية العام ، ويخصم منه أية شهرة سبق الاعتراف بها وأية خسائر مرحلة ، وإجمالي رصيد بنود الدخل الشامل الاخر المتراكم بالميزانية .

الشريحة الثانية : وهي رأس المال المساند ، ويتكون مما يعادل مخصص المخاطر العام وفقاً لرصيد المخصصات المطلوبة مقابل أدوات الدين و التسهيلات الائتمانية المطلوبة في المرحلة الأولى بما لا يزيد عن ١,٢٥ % من إجمالي الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر ، و التوظيفات / الودائع المساندة التي تزيد أجالها عن خمس سنوات (مع استهلاك ٢٠ % من قيمتها في كل سنة من السنوات الخمس الأخيرة من أجالها) و ٤٥ % من الزيادة بين القيمة العادلة والقيمة الدفترية من الاستثمارات المالية في الشركات التابعة والشقيقة .

وعند حساب إجمالي بسط معيار كفاية رأس المال ، يراعى ألا يزيد رأس المال المساند عن رأس المال الأساسي وألا تزيد التوظيفات (الودائع) المساندة عن نصف رأس المال الأساسي .

ويتم ترجيح الأصول بأوزان مخاطر تتراوح من صفر الى ١٠٠ % مبنية بحسب طبيعة الطرف المدين بكل أصل بما يعكس مخاطر عمليات التوظيف و الاستثمار المرتبطة به ، ومع أخذ الضمانات النقدية في الاعتبار . ويتم استخدام ذات المعالجة للمبالغ خارج المركز المالي بعد إجراء التعديلات لتعكس الطبيعة العرضية والخسائر المحتملة لتلك المبالغ.

- ويتكون البسط لمعدل كفاية رأس المال من الشريحتين التاليتين طبقاً لبازل II :

الشريحة الأولى : وهي رأس المال الأساسي ويتكون من رأس المال المدفوع - بعد خصم القيمة الدفترية لأسهم الخزينة - والأرباح المحتجزة والاحتياطيات القائمة التي ينص القانون والنظام الأساسي للبنك على تكوينها بعد توزيع الأرباح فيما عدا احتياطي المخاطر البنكية العام والاحتياطي الخاص كما يخصم منه أية شهرة سبق الاعتراف بها وأية خسائر مرحلة .

وقد تم إدراج صافي الأرباح المرحلية في الشريحة الأولى وذلك طبقاً لقرار مجلس إدارة البنك المركزي المصري بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٥ فبراير ٢٠١٧م .

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة

عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م

الشريحة الثانية : وهي رأس المال المساند ويتكون مما يعادل رصيد المخصصات المطلوبة مقابل أدوات الدين / التمويلات و التسهيلات الأتئمانية المدرجة في المرحلة الأولى بما لا يزيد عن ١,٢٥ % من إجمالي المخاطر الأتئمانية للأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر والتمويلات / الودائع المساندة التي تزيد آجالها عن خمس سنوات - مع استهلاك ٢٠ % من قيمتها في كل سنة من السنوات الخمس الأخيرة من آجالها - بالإضافة إلى ٤٥ % من الزيادة في القيمة العادلة عن القيمة الدفترية لكل من الاستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر وأدوات الدين بالتكلفة المستهلكة والاستثمارات في شركات تابعة وشقيقة و ٤٥ % من قيمة الأحتياطي الخاص.

ويراعى عند حساب إجمالي بسط معدل كفاية رأس المال ألا يزيد رأس المال المساند عن رأس المال الأساسي وألا تزيد التمويلات - الودائع - المساندة عن نصف رأس المال الأساسي.

ويتم ترجيح الأصول بأوزان مخاطر تتراوح من صفر إلى ٢٠٠ % مبنية بحسب طبيعة الطرف المدين بكل أصل بما يعكس مخاطر الائتمان المرتبطة به مع أخذ الضمانات النقدية في الاعتبار ويتم استخدام ذات المعالجة للمبالغ خارج قائمة المركز المالي بعد إجراء التعديلات لتعكس الطبيعة العرضية والخسائر المحتملة لتلك المبالغ.

تم إعداد معيار كفاية رأس المال طبقاً لمتطلبات بازل II بناءً على قرار مجلس إدارة البنك المركزي المصري بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٨ ديسمبر ٢٠١٢م والتي أصدرت في ٢٤ ديسمبر ٢٠١٢م.

وقد التزم البنك بكافة متطلبات رأس المال المحلية خلال السنتين الماضيتين

ويُلخص الجدول التالي مكونات رأس المال الأساسي والمساند ونسب معيار كفاية رأس المال في نهاية السنة المالية :

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م	٣١ ديسمبر ٢٠٢١م	
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	
٥,٦٧٧,٥٠٩	٥,٦٧٧,٥٠٩	الشريحة الأولى (رأس المال الأساسي و الاضافي):
(٩,٨٩٢)	(٩,٨٩٢)	رأس المال المصدر والمدفوع
١,٦٧١,٤١٧	١,٩٣٩,٧٠٧	أسهم خزينة (-)
١٤٩,١٥٣	١٤٩,١٥٣	الاحتياطيات " قانوني (عام) & رأسمالي "
٥,٠٤٣,٦٤٢	٦,٥٥٠,٣٥٤	احتياطي مخاطر العام
١,٢٣٦,٠٩٢	١,٤٦٧,٦٠٩	الأرباح المحتجزة
٧٨٦	٥,١٨٥	الأرباح المرحلية ربع السنوية / السنوية
(٤٣٩,٢٩٢)	(١,٥٩٠,٦٥٠)	حقوق الأقلية
١,٨٠٣,٩٤١	٣,٢١٤,٩٢٤	إجمالي الاستيعادات من رأس المال الأساسي المستمر Common Equity
١٥,١٣٣,٣٥٦	١٧,٤٠٣,٨٩٩	إجمالي رصيد بنود الدخل الشامل الأخر المتراكم بعد التعديلات الرقابية
		إجمالي رأس المال الأساسي و الاضافي
٧٨٤,٥٧٠	٦٤٢,٤٥٠	الشريحة الثانية (رأس المال المساند):
٣٤١,٤٢١	٢٧٦,٧٨٨	٤٥ % من الزيادة في القيمة العادلة عن القيمة الدفترية للاستثمارات المالية في الشركات التابعة والشقيقة
١,١٢٥,٩٩١	٩١٩,٢٣٨	رصيد المخصصات المطلوبة مقابل أدوات الدين و التسهيلات الأتئمانية المطلوبة في المرحلة الأولى
١٦,٢٥٩,٣٤٧	١٨,٣٢٣,١٣٧	إجمالي رأس المال المساند
		إجمالي القاعدة الرأسمالية بعد الاستيعادات (إجمالي رأس المال)
٥٠,٤٩٠,٦١٣	٦٣,١٧٠,١٣٢	الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر :
% ٣٢,٢٠	% ٢٩,٠١	إجمالي الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر الائتمان والسوق والتشغيل
		إجمالي القاعدة الرأسمالية / إجمالي الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر الائتمان والسوق والتشغيل

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة

عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م

وافق البنك المركزي المصري في جلسته بتاريخ ٧ يوليو ٢٠١٥م على التعليمات الرقابية لقياس الخاصة بالرافعة المالية مع إلزام البنوك بالحد الأدنى لتلك النسبة (٣%) على أساس ربع سنوي وذلك على النحو التالي :

كنسبة استرشادية من نهاية ديسمبر ٢٠١٥م وحتى عام ٢٠١٧م .
كنسبة ملزمة اعتباراً من عام ٢٠١٨م .

كما أوجب عن الإفصاح عن النسبة ومكوناتها (بسطاً ومقاماً) بالقوائم المالية المنشورة أسوةً بما يجري عليه حالياً فيما يخص المعيار المعتمد على المخاطر (CAR) .

ويتكون بسط ومقام نسبة الرافعة المالية من الآتي :

مكونات البسط يتكون بسط النسبة من الشريحة الأولى لرأس المال (بعد الاستبعادات) المستخدمة في بسط معيار كفاية رأس المال المعتمد على المخاطر (CAR) .

مكونات المقام يتكون مقام النسبة من كافة أصول البنك داخل وخارج الميزانية - وفقاً للقوائم المالية - وهو ما يطلق عليه "تعرضات البنك" .

النسبة يجب ألا تقل نسبة الشريحة الأولى من القاعدة الرأسمالية (بعد الاستبعادات) الى إجمالي تعرضات البنك عن (٣%) .

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م ٣١ ديسمبر ٢٠٢١م

ألف جنيه مصري ألف جنيه مصري

أولاً : بسط النسبة

الشريحة الأولى من رأس المال بعد الاستبعادات

١٧,٤٠٣,٨٩٩ ١٥,١٣٣,٣٥٦

ثانياً : مقام النسبة

إجمالي التعرضات داخل الميزانية وعمليات المشتقات المالية وتمويل الأوراق المالية

١٥٠,٤٣٠,٦٢٨ ١٣٠,٩٣٩,٩١٩

التعرضات خارج الميزانية

٣,٠٦٠,٣١٩ ٣,٣٠٧,٢٧٣

إجمالي التعرضات داخل وخارج الميزانية

١٥٣,٤٩٠,٩٤٧ ١٣٤,٢٤٧,١٩٢

نسبة الرافعة المالية %

١١,٣٤% ١١,٢٧%

- التقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة :

أ- خسائر الاضمحلال في مشاركات ومراجعات ومضاربات

يراجع البنك محفظة مشاركات ومراجعات ومضاربات لتقييم الاضمحلال على أساس ربع سنوي على الأقل ، ويقوم باستخدام الحكم الشخصي عند تحديد ما إذا كان ينبغي تسجيل عبء الاضمحلال في قائمة الدخل ، وذلك لمعرفة ما إذا كان هناك أية بيانات موثوق بها تشير الى أنه يوجد انخفاض يمكن قياسه في التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من محفظة المراجعات وذلك قبل التعرف على الانخفاض على مستوى المراجعة الواحدة في تلك المحفظة ، وقد تشمل هذه الأدلة وجود بيانات تشير الى حدوث تغيير سلبي في قدرة محفظة من عملاء التوظيف على السداد للبنك ، أو ظروف محلية أو اقتصادية ترتبط بالتعثر في أصول البنك . عند جدولة التدفقات النقدية المستقبلية ، تقوم الإدارة باستخدام تقديرات بناء على الخبرة السابقة لخسائر أصول ذات خصائص مخاطر عمليات التوظيف و الاستثمار في وجود أدلة موضوعية تشير الى الاضمحلال مماثلة لتلك الواردة في المحفظة . ويتم مراجعة الطريقة والافتراضات المستخدمة في تقدير كل من مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية بصورة منتظمة للحد من أية اختلافات بين الخسارة المقدرة والخسارة الفعلية بناء على الخبرة .

ب- استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة

يتم تبويب الأصول المالية غير المشتقة ذات دفعات وتواريخ استحقاق ثابتة أو قابلة للتحديد على أنها استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق ويتطلب ذلك التبويب استخدام الحكم الشخصي بدرجة عالية ولاتخاذ هذا القرار يقوم البنك بتقييم النية والقدرة على الاحتفاظ بتلك الاستثمارات بالتكلفة المستهلكة ، وإذا أخفق البنك في الاحتفاظ بتلك الاستثمارات حتى تاريخ الاستحقاق فيما عدا في بعض الظروف الخاصة مثل بيع كمية غير هامة قرب ميعاد الاستحقاق عندها يتم إعادة تبويب كل الاستثمارات بالتكلفة المستهلكة إلى الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الاخر ، وبالتالي سوف يتم قياس تلك الاستثمارات بالقيمة العادلة وليس بالتكلفة المستهلكة إضافة إلى تعليق تبويب أية استثمارات بذلك البند .

ج- القيمة العادلة للمشتقات

يتم تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية غير المقيدة في أسواق نشطة باستخدام أساليب التقييم وعندما يتم استخدام هذه الأساليب مثل النماذج لتحديد القيمة العادلة يتم اختبارها ومراجعتها دورياً بواسطة أفراد مؤهلين ومستقلين عن الجهة التي قامت بأعدادها. وتعتمد نتائج التقييم العادلة إلى حد ما على الخبرة .

د- أدوات مالية يتم قياسها بالقيمة العادلة :

يتم قياس الأصول المالية المبوبة كأصول مالية بغرض المتاجرة بالقيمة العادلة مع إدراج فروق التغير في القيمة العادلة بقائمة الدخل ضمن بند " صافي الدخل من المتاجرة " كما يتم قياس أدوات الدين المبوبة كأصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر بالقيمة العادلة مع إدراج فروق التغير في القيمة العادلة ببند الدخل الشامل الأخر ضمن " احتياطي القيمة العادلة " وبالنسبة للاستثمارات في أدوات حقوق ملكية فيتم قياس الأسهم المقيدة ببورصة الأوراق المالية بالقيمة العادلة طبقاً للأسعار المعلنة بالبورصة في تاريخ القوائم المالية " أما بالنسبة للأسهم غير المقيدة بالبورصة " فيما عدا الاستثمارات الاستراتيجية " فيتم تقييمها بإحدى الطرق الفنية المقبولة " طريقة التدفقات النقدية المخصومة ، طريقة مضاعفات القيمة " وإدراج فروق التقييم بقائمة الدخل الشامل ضمن " احتياطي القيمة العادلة " وبالنسبة للاستثمارات الاستراتيجية فتعتبر التكلفة أو القيمة الاسمية بمثابة القيمة العادلة لتلك الاستثمارات.

يقوم مصرفنا بالعمل وفقاً للتسلسل الهرمي للقيمة العادلة بناء على مستويات المدخلات التي تعتبر جوهرية لقياس القيمة العادلة ككل:

-المستوي الأول:

وتتمثل مدخلات المستوي الأول في الأسعار المعلنة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة لأصول أو التزامات مطابقة يستطيع البنك الوصول إليها في تاريخ القياس.

-المستوي الثاني:

وتتمثل مدخلات المستوي الثاني في كافة المدخلات بخلاف أسعار ملحق عنها ضمن المستوي الأول وتكون هذه المدخلات ملحوظة للأصل أو الالتزام بشكل مباشر أو غير مباشر.

-المستوي الثالث:

وتتمثل مدخلات المستوي الثالث في المدخلات غير الملحوظة للأصل أو الالتزام.

- تمويلات وتسهيلات مع العملاء

تظهر التمويلات والتسهيلات بالصافي بعد خصم مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة .

- أرصدة لدى البنوك

تظهر أرصدة لدى البنوك بالصافي بعد خصم مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة .

- أدوات دين بالتكلفة المستهلكة

يتم تبويب الأصول المالية غير المشتقة ذات الدفعات وتواريخ الاستحقاق الثابتة أو القابلة للتحديد كأدوات دين بالتكلفة المستهلكة " ضمن نموذج الأعمال للأصول المالية المحفوظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية " .

- الأوعية الادخارية وشهادات الإيداع

تظهر الأوعية الادخارية وشهادات الإيداع بالتكلفة .

٥ - التحليل القطاعي

- التحليل القطاعي للأنشطة

يتضمن النشاط القطاعي العمليات التشغيلية والأصول المستخدمة في تقديم الخدمات المصرفية وإدارة المخاطر المحيطة بها والعائد المرتبط بهذا النشاط التي قد تختلف عن باقي الأنشطة الأخرى . ويتضمن التحليل القطاعي للعمليات وفقاً للأعمال المصرفية الواردة فيما يلي :

المؤسسات الكبيرة ، والمتوسطة والصغيرة

وتشمل أنشطة الحسابات الجارية والودائع والحسابات جارية مدينة عمليات التوظيف و الاستثمار والمشتقات المالية .

الاستثمار

ويشمل أنشطة اندماج الشركات وشراء الاستثمارات وتمويل إعادة هيكلة الشركات والأدوات المالية .

الأفراد

وتشمل أنشطة الحسابات الجارية والادخار والودائع والمرايحات الشخصية والمرايحات العقارية .

أنشطة أخرى

وتشمل الأعمال المصرفية الأخرى كإدارة الأموال .

وتتم المعاملات بين الأنشطة القطاعية وفقاً لدورة النشاط العادي للبنك وتتضمن الأصول والالتزامات الأصول والالتزامات التشغيلية كما تم عرضها في المركز المالي للبنك .

٦ - صافي الدخل من العائد والمبيعات

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م
ببالألف جنيه مصري

٣١ ديسمبر ٢٠٢١م ببالألف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م ببالألف جنيه مصري
٩٣,٩٣٣	٢٩٤,٤٠٥
٢٢٢,٥٩٠	٥٧٢,٥٥٢
١,٦٤٢,٣٠٥	١,٤٩٣,٥٤٥
١,٩٥٨,٨٢٨	٢,٣٦٠,٥٠٢
٨,٩٣١,٠٢٦	٩,٦٤١,٠٨٥
٧٢,٥٢٧	١١٧,٩٧٥
١٠,٩٦٢,٣٨١	١٢,١١٩,٥٦٢
٢,٨٠٢,٦١٤	٣,٢٧٦,٣٨٤
١٣,٧٦٤,٩٩٥	١٥,٣٩٥,٩٤٦
(١٧٤,٩٧٤)	(١٩٦,١٠١)
(٥,٢٩٥,٨١٤)	(٧,٥٨٠,٢٢٤)
(٥,٤٧٠,٧٨٨)	(٧,٧٧٦,٣٢٥)
(٢,٣٠٤,٧٠٤)	(٢,٤٥٠,٤٠٩)
(٧,٧٧٥,٤٩٢)	(١٠,٢٢٦,٧٣٤)
٥,٩٨٩,٥٠٣	٥,١٦٩,٢١٢

عائد عمليات مشاركات ومرايحات ومضاربات والإيرادات المشابهة والمبيعات:

البنك المركزي المصري
البنوك الأخرى
العملاء

المجموع

عائد أدوات دين حكوميه

عائد استثمارات في أدوات دين غير حكومية

إجمالي عائد عمليات مشاركات ومرايحات ومضاربات والإيرادات المشابهة

المبيعات

إجمالي عائد عمليات مشاركات ومرايحات ومضاربات والإيرادات المشابهة والمبيعات

تكلفة الأوعية الادخارية والتكاليف المشابهة والمبيعات:

ودائع وحسابات جارية :

البنوك

العملاء

إجمالي تكلفة الأوعية الادخارية والتكاليف المشابهة

تكلفة المبيعات

إجمالي تكلفة الأوعية الادخارية والتكاليف المشابهة والمبيعات

الصافي الدخل من العائد والمبيعات

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة
عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م

٧ - إيرادات الأتعاب والعمولات

٣١ ديسمبر ٢٠٢١م بالآلاف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م بالآلاف جنيه مصري	
٢٤,٧٥٠	٥٨,١٢٤	الأتعاب والعمولات المرتبطة بعمليات التوظيف والاستثمار
٨,٨٨٦	١٠,٥٥٦	أتعاب خدمات تمويل المؤسسات
١٤,٦٣٥	١٩,٥٢٢	أتعاب أعمال الأمانة والحفظ
١٨١,٨٨٥	٢٤٧,٤٥١	أتعاب أخرى
<u>٢٣٠,١٥٦</u>	<u>٣٣٥,٦٥٣</u>	الأجمالي

٨ - توزيعات الأرباح

٣١ ديسمبر ٢٠٢١م بالآلاف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م بالآلاف جنيه مصري	
٤٣,٢٥٥	١١٤,٧٤٤	بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر
٦,٩٨٦	١٠,٢٦٨	بالقيمة العادلة من خلال الأرباح و الخسائر
٤,٤٥٧	-	شركات شقيقة
<u>٥٤,٦٩٨</u>	<u>١٢٥,٠١٢</u>	الأجمالي

٩ - صافي دخل المتاجرة

٣١ ديسمبر ٢٠٢١م بالآلاف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م بالآلاف جنيه مصري	
٥٣,١٦٠	١٩,٣٨٥	عمليات النقد الأجنبي
(٣,١٥٨)	٩٠,٤٣٢	أرباح التعامل في العملات الأجنبية
٤٩,٢٧٠	١٠,١٧٤	أرباح (خسائر) تقييم أرصدة الأصول والالتزامات بالعملات الأجنبية بغرض المتاجرة
<u>٩٩,٢٧٢</u>	<u>١١٩,٩٩١</u>	أرباح ادوات حقوق الملكية (عائد ناتج المتاجرة)
		الأجمالي

١٠ - رد (عبء) الاضمحلال عن خسائر عمليات التوظيف و الاستثمار

٣١ ديسمبر ٢٠٢١م بالآلاف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م بالآلاف جنيه مصري	
٦٠٩	(٤٤٨)	نقدية وارصدة لدى البنك المركزي
(١,٨٢٦)	٢٩٥	ارصدة لدى البنوك
٢,٤٦٠	(٣,٣٨٤)	ادوات دين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل
٢٦,٣٣٨	(١٢,٢٨٧)	ادوات دين بالتكلفة المستهلكة
(٢٤٠,٢٦٧)	١٦٥,٢٥٩	مشاركات ومرابحات و مضاربات مع العملاء
<u>(٢١٢,٦٨٦)</u>	<u>١٤٩,٤٣٥</u>	الأجمالي

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة
عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م

١١ - مصروفات إدارية

٣١ ديسمبر ٢٠٢١م بالآلاف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م بالآلاف جنيه مصري	
		تكلفة العاملين
		أجور ومرتببات
(٦١٧,٨٠٧)	(٦٦٥,٠٤٥)	تأمينات اجتماعية
(٢٢,٨٨٢)	(٢٦,٧٦٧)	تكلفة المعاشات
		تكلفة نظم الاشتراكات المحددة
(١٧,٤١٦)	(١٨,٣٠٦)	إهلاك إداري واستهلاك (إيضاح ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٤)
(٦٥٨,١٠٥)	(٧١٠,١١٨)	مصروفات إدارية أخرى
(١٦٩,٦٣٤)	(٢٠٤,٥٤٥)	
(٤٨٠,٣٧٢)	(٧٢٧,٠٩٩)	
<u>(١,٣٠٨,١١١)</u>	<u>(١,٦٤١,٧٦٢)</u>	الأجمالي

١٢ - إيرادات تشغيل أخرى

٣١ ديسمبر ٢٠٢١م بالآلاف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م بالآلاف جنيه مصري	
		أرباح تقييم أرصدة الأصول والالتزامات بالعملة الأجنبية ذات الطبيعة النقدية بخلاف تلك التي بغرض المتاجرة
١,٤٨٤	٢,٤٧١,٨٩٦	أرباح بيع أصول ثابتة
٢,٧٧٦	٩,٢٠٣	(مصروف) إيجار تشغيلي
(١,٣٦٠)	(١,٣١٥)	أخرى
١٤٢,٥٧٥	١٩٢,١٣٢	(عبء) مخصصات أخرى
(٣٨,٠٨٨)	(١٩٥,٩٥٨)	
<u>١٠٧,٣٨٧</u>	<u>٢,٤٧٥,٩٥٨</u>	الأجمالي

١٣ - (مصروفات) ضرائب الدخل

٣١ ديسمبر ٢٠٢١م بالآلاف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م بالآلاف جنيه مصري	
(١,٧٦٣,٦٠٨)	(١,٧٤٥,٩٥٩)	ضرائب الدخل الحالية
		وتتمثل ضرائب الدخل الحالية في الآتي:
(١,٧٤٣,٧٨٢)	(٢,٠١٨,٨١٧)	ضرائب دخل جارية
(١٩,٨٢٦)	٢٧٢,٨٥٨	إيرادات (مصروفات) ضريبية مؤجلة
<u>(١,٧٦٣,٦٠٨)</u>	<u>(١,٧٤٥,٩٥٩)</u>	الإجمالي

وفيما يلي الموقف الضريبي:

- أولاً: ضريبة على أرباح الأشخاص الاعتبارية
- تمت التسوية النهائية مع المركز الضريبي لكبار الممولين وسداد الضريبة المستحقة وذلك منذ بداية نشاط البنك وحتى عام ٢٠١٨م.
 - بالنسبة لعام ٢٠١٩م تمت المحاسبة والاتفاق مع المركز الضريبي لكبار الممولين وجاري اجراء التسوية النهائية للحصول على مخالصة نهائية عن العام.
 - بالنسبة لعامي ٢٠٢٠-٢٠٢١م تم تقديم الاقرار الضريبي وسداد الضريبة المستحقة من واقعه في المواعيد المحددة قانونا ولم يتم الفحص حتى تاريخه.
 - بالنسبة لعام ٢٠٢٢م جرى إعداد الاقرار الضريبي وسيتم تقديمه في المواعيد المحددة قانونا.

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة

عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م

ثانياً : ضريبة كسب العمل

- تمت التسوية والاتفاق مع المركز الضريبي لكبار الممولين وتم اجراء التسوية النهائية و سداد الضريبة المستحقة وذلك منذ بداية نشاط البنك وحتى عام ٢٠١٩ م.
- بالنسبة للفترة من ٢٠٢٠/١/١ حتى ٢٠٢٢/١٢/٣١ تم توريد الضريبة الشهرية المستحقة في الموعد المحدد قانونا ولم يتم الفحص حتى تاريخه.

ثالثاً : ضريبة الدمغة

- تمت التسوية مع المركز الضريبي لكبار الممولين و تم اجراء التسوية النهائية و سداد الضريبة المستحقة وذلك منذ بداية نشاط البنك وحتى عام ٢٠٢٠ م.
- بالنسبة للفترة من ٢٠٢١/١/١ وحتى ٢٠٢٢/١٢/٣١ فقد تم تقديم الإقرار الضريبي الربع سنوى في ميعاده و سداد الضريبة المستحقة من واقعه ولم يتم الفحص حتى تاريخه .

رابعاً: الضريبة العقارية

- تم سداد جميع الضرائب المستحقة على فروع ومقرات البنك حتى عام ٢٠٢١ م ، وذلك وفقا للقانون رقم ١٩٦ لسنة ٢٠٠٨ والمعمول به من ٢٠١٣/٧/١ .
- تم سداد المطالبات الخاصة بعام ٢٠٢٢م والتي تم إرسال مطالبات بها من المأموريات المختصة .

بالنسبة لشركات للبنك

أولاً: ضريبة على أرباح الأشخاص الاعتبارية

- يتم إعداد الإقرار الضريبي و سداد الضريبة من واقع تلك الاقرارات وتقديمه في المواعيد المحددة قانوناً.

ثانياً : ضريبة المرتبات والأجور

- يتم توريد الضريبة الشهرية المستحقة وتقديمها في المواعيد المحددة قانوناً.

ثالثاً : ضريبة الدمغة

- يتم إعداد الإقرار الضريبي و سداد الضريبة من واقع تلك الاقرارات وتقديمه في المواعيد المحددة قانوناً.

رابعاً: الضريبة العقارية

- يتم إعداد الإقرار الضريبي و سداد الضريبة من واقع تلك الاقرارات وتقديمه في المواعيد المحددة قانوناً.

خامساً : ضريبة المبيعات و القيمة المضافة

- يتم إعداد الإقرار الضريبي و سداد الضريبة من واقع تلك الاقرارات وتقديمه في المواعيد المحددة قانوناً.

١٤ - نصيب السهم في الربح

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م	٣١ ديسمبر ٢٠٢١م	
٤,٧٥٧,١٦٢	٢,٩٦٥,٤٦٣	صافي أرباح السنة
(٢٠٠,٠٠٠)	(١٧٠,٠٠٠)	حصة العاملين *
(٢٢,٠٠٠)	(١٩,٠٠٠)	مكافأة مجلس الإدارة *
٤,٥٣٥,١٦٢	٢,٧٧٦,٤٦٣	
٦٠٧,٤٧١	٦٠٧,٤٧١	المتوسط المرجح للأسهم العادية المصدرة
٧,٤٦٦	٤,٥٧٠	نصيب السهم الأساسي في الربح (بالجنيه)

* بناءً على أرقام التوزيعات المقترحة من مجلس ادارة البنك على أن تعتمد من الجمعية العامة للمساهمين .

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة
عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م

١٥ - نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي المصري

٣١ ديسمبر ٢٠٢١م بالآلاف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م بالآلاف جنيه مصري	
١,٢٨٩,٥٠٦	١,٤٤٢,٥٠٠	نقدية
٨,٣٥٧,٠١٢	١١,٢٠١,٤٤٥	أرصدة لدى البنك المركزي في إطار نسبة الاحتياطي الإلزامي
(٢,٠٧٠)	(٢٥,١٦٣)	يخصم : مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة والايرادات المقدمة
٩,٦٤٤,٤٤٨	١٢,٦١٨,٧٨٢	الأجمالي
٦,٧٩٠,٥٩٧	٨,٠١٩,٣١٤	أرصدة بدون عائد
٢,٨٥٣,٨٥١	٤,٥٩٩,٤٦٨	أرصدة ذات عائد
٩,٦٤٤,٤٤٨	١٢,٦١٨,٧٨٢	الأجمالي

١٦ - أرصدة لدى البنوك

٣١ ديسمبر ٢٠٢١م بالآلاف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م بالآلاف جنيه مصري	
٣٢٢,٦٦٣	٧٩٦,٥٩٨	حسابات جارية
١٨,٤٩٢,٤٢٧	٢٣,٣٦٣,٧٣١	ودائع(مضاربات)
(٤,٠٦٥)	(٤٨,٨٠٧)	يخصم : الإيرادات المقدمة
(٢,٦٦٢)	(٢,٨٧٧)	يخصم مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة
١٨,٨٠٨,٣٦٣	٢٤,١٠٨,٦٤٥	الإجمالي
٣,٤٥٠,٠٠٠	٢,٤٣٦,٩٣٦	البنك المركزي بخلاف نسبة الإحتياطي الإلزامي
١٢,٨٦٢,١٤٣	١٧,٩١٧,١٤٣	بنوك محلية
٢,٤٩٦,٢٢٠	٣,٧٥٤,٥٦٦	بنوك خارجية
١٨,٨٠٨,٣٦٣	٢٤,١٠٨,٦٤٥	الإجمالي
١٣٦,٧٩٩	٢١٤,١٥٩	أرصدة بدون عائد
١٨,٦٧١,٥٦٤	٢٣,٨٩٤,٤٨٦	أرصدة ذات عائد
١٨,٨٠٨,٣٦٣	٢٤,١٠٨,٦٤٥	الإجمالي
١٨,٦٧٢,٨٢٣	٢٣,٨٩٥,٦٧٥	أرصدة متداولة
١٣٥,٥٤٠	٢١٢,٩٧٠	أرصدة غير متداولة
١٨,٨٠٨,٣٦٣	٢٤,١٠٨,٦٤٥	الأجمالي

١٧ - مخزون

٣١ ديسمبر ٢٠٢١م بالآلاف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م بالآلاف جنيه مصري	
١٩٢,٣٦٤	٤٥٥,٠٥٨	مخزون خامات
٢٧٨,٢٠٠	٣١٠,٤٢٦	مخزون مستلزمات إنتاج وقطع غيار ووقود
١٢٢,١٥٣	٩٤,٢٢٦	مخزون انتاج تام
٣٧,٥٠٦	٤٦,١٣٧	مخزون عقارى
٢٥,٣٩٤	٣١,٦٧٨	اعتمادات مستندية
(٢,٧٨٨)	(٣,٠٠٠)	فروق تقييم ومخصص اضمحلال مخزون
٦٥٢,٨٢٩	٩٣٤,٥٢٥	الإجمالي

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة
عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م

١٨ - عملاء وأوراق قبض بالصفى

٣١ ديسمبر ٢٠٢١م	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م	
بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري	
٢٩١,٤٩٧	٢٧٩,٩٤١	عملاء
١٠٠,٢٩٧	١٣٥,٤١٦	أوراق قبض
٢٤٤,٣٤٨	٢٥٢,٤٢١	شيكات برسم تحصيل
٥٧,٧٤٣	٣٧,٦٧٧	عملاء ضمان كمبيالات معززة
<u>٦٩٣,٨٨٥</u>	<u>٧٠٥,٤٥٥</u>	
		يخصم :
(٢٢,٢٧١)	(١٩,٣٥٧)	مخصص إضمحلال العملاء
<u>٦٧١,٦١٤</u>	<u>٦٨٦,٠٩٨</u>	الإجمالي

١٩ - مشاركات ومرابحات ومضاربات مع العملاء

٣١ ديسمبر ٢٠٢١م	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م	
بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري	
٤٥١,١٩٩	٤٥٦,٩٠٣	تجزئة
١٣٢,٣٦٨	٦٠٠,٣٢٥	سيارات
٨٧١,٥٣٠	١,١٥٦,٩٢٩	سلع معمرة و اخرى
٢١١,١٥٩	٢٩٤,٣٨١	عقارية
<u>١,٦٦٦,٢٥٦</u>	<u>٢,٥٠٨,٥٣٨</u>	موظفين
		اجمالي (١)
١٠,٧٢٤,٢٩٤	١٠,٤٢٥,١٦٠	مؤسسات شاملا المرابحات الصغيرة للأنشطة الاقتصادية
١,١٥٨,٤٩٣	١,٢١٨,٤٧٠	شركات كبيرة و متوسطة
٨٤,٨٢٩	٦١,٩١٧	شركات صغيرة
<u>١١,٩٦٧,٦١٦</u>	<u>١١,٧١٥,٥٤٧</u>	شركات متناهية الصغر
١٣,٦٣٣,٨٧٢	١٤,٢٢٤,٠٨٥	اجمالي (٢)
(١,٠٤٩,٣٢٧)	(١,٢٣٣,٧٢٩)	اجمالي المشاركات و المضاربات و المرابحات للعملاء (٢+١)
(٨٠١,٧٤٥)	(٥٩١,٥٣٣)	يخصم : الإيرادات المقدمة
<u>١١,٧٨٢,٨٠٠</u>	<u>١٢,٣٩٨,٨٢٣</u>	يخصم : مخصص خسائر الاضمحلال
		الإجمالي

مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة

تحليل حركة مخصص خسائر الاضمحلال للمشاركات والمرابحات والمضاربات مع العملاء وفقاً للأنواع :

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م	٣١ ديسمبر ٢٠٢١م		
افراد فقط	مؤسسات كبيرة ومتوسطة وصغيرة ومتناهية الصغر	الاجمالي	
٥٥,١٦٨	٧٤٦,٥٧٧	٨٠١,٧٤٥	الرصيد أول السنة
٢٦,٠٤٢	١,١٩٨,٢٢٨	١,٢٢٤,٢٧٠	عبء الاضمحلال خلال السنة
(٨,٣٤٠)	(٦٣,٦٨٨)	(٧٢,٠٢٨)	مبالغ تم إعدامها خلال السنة
(٤٢,٩٠٤)	(١,٣٤٣,٥٥٤)	(١,٣٨٦,٤٥٨)	مخصص انتفي الغرض منه
-	٢٤,٠٠٤	٢٤,٠٠٤	فروق ترجمة عملات أجنبية
<u>٢٩,٩٦٦</u>	<u>٥٦١,٥٦٧</u>	<u>٥٩١,٥٣٣</u>	الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة
عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م

١٩ - مشاركات ومراجعات ومضاربات مع العملاء (تابع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢١ م		(بالألف جنيه مصري)	
افراد فقط	مؤسسات كبيرة ومتوسطة وصغيرة ومنتاهية الصغر	الاجمالي	
١٠٥,٩٥٧	٤٩٩,٩٨٤	٦٠٥,٩٤١	الرصيد أول السنة
٣,٢١٨	٦٣٣,٢٤٩	٦٣٦,٤٦٧	عبء الاضمحلال خلال السنة
(١٣,٩٠٤)	(٢٣,٧٠٩)	(٣٧,٦١٣)	مبالغ تم إعدامها خلال السنة
(٤٠,١٠٨)	(٣٦٢,٨١٤)	(٤٠٢,٩٢٢)	مخصص انتفي الغرض منه
٥	(١٣٣)	(١٢٨)	فروق ترجمة عملات أجنبية
٥٥,١٦٨	٧٤٦,٥٧٧	٨٠١,٧٤٥	الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١م

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة
عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م

٢٠ - استثمارات مالية

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م
بالآلاف جنيه مصري

٣١ ديسمبر ٢٠٢١م بالآلاف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م بالآلاف جنيه مصري
٢٢,٨٧٤,٠٦١	٢٤,٨٤١,٧٤٤
١,٥٣١,٥٣٠	٢,٤٤٧,٧٢٧
٩٧٦,٧٧٣	٩٠٩,٣٦٧
١,٧٦٩,٠٤٣	٢,٦٤١,٥٢٦
١,٤٠٤,٨٦٦	٢,٩٩٠,٨١٩
<u>٢٨,٥٥٦,٢٧٣</u>	<u>٣٣,٨٣١,١٨٣</u>

٢٠/أ - استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر
أدوات دين مدرجة في سوق الأوراق المالية - بالقيمة العادلة :
اذون خزانه
ادوات دين اخرى
أدوات حقوق ملكية - بالقيمة العادلة :
- مدرجة في سوق الأوراق المالية
- غير مدرجة في سوق الأوراق المالية
وثائق صناديق استثمار :
- غير مدرجة في سوق الأوراق المالية
إجمالي استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر (١)

٢٠٧,٤٨٣	١٤٤,٧٦٤
٢٤٨,٧٦٤	١١٩,٦٨٩
<u>٤٥٦,٢٤٧</u>	<u>٢٦٤,٤٥٣</u>

٢٠/ب - استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر
أدوات حقوق ملكية - بالقيمة العادلة :
- مدرجة في سوق الأوراق المالية
وثائق صناديق استثمار :
- مدرجة في سوق الأوراق المالية
إجمالي استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر (٢)

١٠,٢٩٥,٥٤٦	١٥,٩٧٢,٧٣٨
(١٦٥,٥٦٩)	(٣٢٦,٦٠٠)
(٣٧,٥٩٧)	(٦٦,٥٧٧)
<u>١٠,٠٩٢,٣٨٠</u>	<u>١٥,٥٧٩,٥٦١</u>
٤٦,٢٣٠,٧٦٤	٤٥,٠٩٧,٤٥٣
(٣٧,٢٢٦)	(٦٣,٠٥٧)
<u>٤٦,١٩٣,٥٣٨</u>	<u>٤٥,٠٣٤,٣٩٦</u>
٥٦,٢٨٥,٩١٨	٦٠,٦١٣,٩٥٧
<u>٨٥,٢٩٨,٤٣٨</u>	<u>٩٤,٧٠٩,٥٩٣</u>

٢٠/ج - استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة
أدوات دين :
- مدرجة في سوق الأوراق المالية
أذون الخزانه
عوائد لم تستحق بعد
مخصص خسائر الائتمانية المتوقعة
إجمالي (أ)
- أدوات دين أخرى
- مخصص خسائر الائتمانية المتوقعة
إجمالي (ب)
إجمالي استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة (أ + ب) (٣)
جمالي استثمارات مالية (٣ + ٢ + ١)

٢٠ - استثمارات مالية (تابع)

وفيما يلي تحليل أذون خزانة بكل محفظة مالية :

وتتمثل أذون خزانة في محفظة الاستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر:

٣١ ديسمبر ٢٠٢١م	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م	
ببالألف جنيه مصري	ببالألف جنيه مصري	
٢٦١,٤٧١	٩,٤٨٨,٤٤٤	أذون خزانة استحقاق ٩١ يوم
١,٠٤٩,٩٩٧	٥,١٢٨,٧٦٧	أذون خزانة استحقاق ١٨٢ يوم
٥,٠١٨,٠١٦	٨,٩٩١,٧٣٢	أذون خزانة استحقاق ٢٧٣ يوم
١٨,٠٦٦,٢٧٩	٢,٩١٩,٧٨٣	أذون خزانة استحقاق ٣٦٥ يوم
(٤٣,٩٢٨)	(٤٠,٩٤١)	عمليات بيع اذون خزانة مع الالتزام باعادة الشراء
(١,٤٧٧,٧٧٤)	(١,٦٤٦,٠٤١)	عوائد لم تستحق بعد
<u>٢٢,٨٧٤,٠٦١</u>	<u>٢٤,٨٤١,٧٤٤</u>	إجمالي

وتتمثل أذون خزانة في محفظة الاستثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة :

٣١ ديسمبر ٢٠٢١م	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م	
ببالألف جنيه مصري	ببالألف جنيه مصري	
١١٣,٧٥٠	٥٨٢,٣٤٣	أذون خزانة استحقاق ٩١ يوم
٤٩٦,٠٢٦	-	أذون خزانة استحقاق ١٨٢ يوم
٩,٦٨٥,٧٧٠	١٥,٣٩٠,٣٩٥	أذون خزانة استحقاق ٣٦٥ يوم
(١٦٥,٥٦٩)	(٣٢٦,٦٠٠)	عوائد لم تستحق بعد
(٣٧,٥٩٧)	(٦٦,٥٧٧)	مخصص خسائر الائتمانية المتوقعة
<u>١٠,٠٩٢,٣٨٠</u>	<u>١٥,٥٧٩,٥٦١</u>	إجمالي

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة
عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م

٢٠/د - استثمارات في شركات شقيقة

- بلغت نسبة مساهمة البنك في الشركات الشقيقة كما يلي :

نسبة المساهمة	القيمة الدفترية	أرباح / (خسائر) الشركة	إيرادات الشركة	التزامات الشركة (بدون حقوق الملكية)	أصول الشركة	البلد مقر الشركة	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م	
							بالآلف	بالآلف
							جنيه مصري	جنيه مصري
%٢٤,٣٠	٢٠٦,٩٧٢	١٣٨,٦٢٧	٦٠٦,٦٤٩	١٥٣,٣٨٣	٥٦٤,٤٧٣	مصر	مستشفى مصر الدولي	
%٣٢,٧٥	٢٤٤,٧٠٧	٥٠,٢٢٧	٦١,١٩١	٢,١٥٤,٥٠٤	٢,٨٣٦,٩٩٩	مصر	المصرية للتأمين التكافلي على الممتلكات	
%٢٥,٠٠	-	(١٩١)	٦	١,٦٣٥	٦٥٣	مصر	عربية للوساطة في التأمين	
%٤٠,٠٠	٦٣,٧٥٧	(١٦,١٠٢)	٢٣٣,٨٨٢	١,٧٩٢,٤٢٥	١,٧٨٨,٥٧٤	مصر	أشجار سيتي للتنمية والتطوير	
%٢٥,٥١	١٨,٧١٤	(١٤٩,٧٦٠)	٦,٠٣٤	٢,٦١٢,٤٩٣	٢,٤٧٤,٤٣٤	مصر	ارضك	
%٤٠,٠٠	٢٤٩	٧	٦١٢	١٠٢	٧٤٤	مصر	العربية لأعمال التطهير " أرايس "	
%٤٨,٥٧	١,٨٣٥	٦٠٥	٥,٠٧٦	٤,٧٨٧	٤,٦٨٢	مصر	الجيزة للبيوت والصناعات الكيماوية	
	<u>٥٣٦,٢٣٤</u>						الإجمالي	

نسبة المساهمة	القيمة الدفترية	أرباح / (خسائر) الشركة	إيرادات الشركة	التزامات الشركة (بدون حقوق الملكية)	أصول الشركة	البلد مقر الشركة	٣١ ديسمبر ٢٠٢١م	
							بالآلف	بالآلف
							جنيه مصري	جنيه مصري
%٢٤,٣٠	١٧٨,٠٤١	١٣٨,٦٢٧	٦٠٦,٦٤٩	١٥٣,٣٨٣	٥٦٤,٤٧٣	مصر	مستشفى مصر الدولي	
%٣٢,٧٥	٢٥٢,٨١٩	١٤٦,٦٦٨	١٧٧,٥٠٢	٣٩,٤٣٩	٥٤١,٩٢٨	مصر	المصرية للتأمين التكافلي على الممتلكات	
%٢٥,٠٠	-	(١٩١)	٦	١,٦٣٥	٦٥٣	مصر	عربية للوساطة في التأمين	
%٤٠,٠٠	٧٠,١٩٨	(٣٠,٠٨٧)	٧٣,١٧٤	١,٣٣٠,٩٧٤	١,١٦٤,٤٥٩	مصر	أشجار سيتي للتنمية والتطوير	
%٢٥,٥١	١٨,٧١٤	(٤٣,٥٥٠)	٤,٥٢٦	٤,١٧٣,٩٧٣	٤,١٧٤,٢٨٦	مصر	ارضك	
%٤٠,٠٠	٢٤٩	١٣	٦٣٣	٢١٠	٨٣٥	مصر	العربية لأعمال التطهير " أرايس "	
%٤٨,٥٧	١,٥٤١	١٢٦	٢,٦٣٩	٣,٩٦١	٧,٩٤٠	مصر	الجيزة للبيوت والصناعات الكيماوية	
	<u>٥٢١,٥٦٢</u>						الإجمالي	

- تم إدراج الأرصدة من آخر قوائم مالية متاحة .

٢٠/هـ - أرباح الاستثمارات المالية

٣١ ديسمبر ٢٠٢١م	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م
بالآلف جنيه مصري	بالآلف جنيه مصري
(٧٧,٨٤٢)	(١٩,٤٧٥)
٧٨,٦١٩	٤٥,٦٥١
<u>٧٧٧</u>	<u>٢٦,١٧٦</u>

(خسائر) أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر
ارباح استثمارات في شركات شقيقة
الإجمالي

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة
عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م

٢١ - أصول أخرى

٣١ ديسمبر ٢٠٢١م بالآلاف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م بالآلاف جنيه مصري	
١,٧١٦,٤٥١	١,٨١٦,٢٧١	الإيرادات المستحقة
٥٢,٧٤٠	١١١,٤٥١	المصروفات المقدمة
١٠٨,٦٤٠	٩٢,٨٥٢	دفعات مقدمة تحت حساب شراء أصول ثابتة
١٤٨,٩٤٨	٢,١٤٧,٦٠٩	الأصول التي آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون *
٣٨,٨٩٤	٤٣,٤٨٧	التأمينات والعهد
٥٠	٣٩	القرض الحسن
١,٠٦٥,٤٠٥	٩٦٥,٧١٢	مشروعات تحت التنفيذ **
٤١٦,٢٦٠	٥٦٦,٧٩٨	أخرى
٩٧,٢١١	١٦٧,٠٥٢	مسدد تحت حساب الضرائب
<u>٣,٦٤٤,٥٩٩</u>	<u>٥,٩١١,٢٧١</u>	الإجمالي

* تتمثل في وحدات سكنية وإدارية وأراضى تم الاستحواذ عليها مقابل تسوية مديونية بعض عملاء التوظيف ويتم بيع هذه الأصول كلما كان ذلك ممكناً ، ويتم إخطار البنك المركزي المصري بموقف تلك الأصول في نهاية كل شهر وفقاً لمتطلبات المادة ٦٠ من القانون ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ م .

** فيما يلي مكونات بند مشروعات تحت التنفيذ :

٣١ ديسمبر ٢٠٢١م بالآلاف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م بالآلاف جنيه مصري	
٩٩٣,٢٩٢	٨٧٥,٩٠٧	فروع تحت التأسيس
٧٢,١١٣	٨٩,٨٠٥	انفاق استثماري
<u>١,٠٦٥,٤٠٥</u>	<u>٩٦٥,٧١٢</u>	الإجمالي

٢٢ - أصول غير ملموسة (تتمثل في أنظمة آلية وبرامج حاسب آلي)

٣١ ديسمبر ٢٠٢١م بالآلاف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م بالآلاف جنيه مصري	
٤٧,٦٩٥	٧٦,٥٠١	صافي القيمة الدفترية اول السنة
٦٨,٧٨٩	١٧٨,٩٢٥	إضافات
(٣٩,٩٨٣)	(٦٢,٠٣٠)	استهلاك
<u>٧٦,٥٠١</u>	<u>١٩٣,٣٩٦</u>	صافي القيمة الدفترية آخر السنة

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة

عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م

٢٣ - أصول ثابتة

الإجمالي	أخرى	الات ومعدات	تحسينات أصول مستأجرة	أراضي وإنشاءات ومرافق	
بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري	
٢,٨٦٢,٠١١	٣٧٦,٣١٣	١,٠١٨,٢٣٧	١٠,١٤٥	١,٤٥٧,٣١٦	التكلفة
(١,٠٣١,٩٩٠)	(١٧٧,٨٢٠)	(٦٢١,٨٩٤)	(٦,٠٥١)	(٢٢٦,٢٢٥)	مجمع الإهلاك
١,٨٣٠,٠٢١	١٩٨,٤٩٣	٣٩٦,٣٤٣	٤,٠٩٤	١,٢٣١,٠٩١	صافي القيمة الدفترية في ٢٠٢٠/١٢/٣١
١,٨٣٠,٠٢١	١٩٨,٤٩٣	٣٩٦,٣٤٣	٤,٠٩٤	١,٢٣١,٠٩١	الرصيد في ٢٠٢١/١/١
(٣,٩٢٠)	-	-	-	(٣,٩٢٠)	صافي القيمة الدفترية في ٢٠٢١/١/١
٤٠٧,٦٣٣	٤٥,٩٧٣	٥٩,٠١٠	١٦,١١٠	٢٨٦,٥٤٠	التسويات على التكلفة
(٣,٧٢٩)	(٢,٧٤٣)	(٣٣٤)	٣٨٢	(١,٠٣٤)	إضافات
(١٢٩,٤٩٩)	(٦٢,٤٨٠)	(٤٤,١٨٢)	(٢,١٥٥)	(٢٠,٦٨٢)	استيعادات
٤,٢١٩	٢,٧٧٧	-	٤٦	١,٤٤٦	إهلاك السنة
٣٣٤	-	٣٣٤	-	-	إهلاك مستبعد
٢,١٠٥,٠٥٩	١٨١,٩٧٠	٤١١,١٧١	١٨,٤٧٧	١,٤٩٣,٤٤١	تعديلات على مجمع الإهلاك
٢,١٠٥,٠٥٩	١٨١,٩٧٠	٤١١,١٧١	١٨,٤٧٧	١,٤٩٣,٤٤١	صافي القيمة الدفترية في ٢٠٢١/١٢/٣١
٣,٢٦١,٩٩٥	٤١٩,٥٤٣	١,٠٧٦,٩١٣	٢٦,٦٣٧	١,٧٣٨,٩٠٢	الرصيد في ٢٠٢١/١٢/٣١
(١,١٥٦,٩٣٦)	(٢٣٧,٥٧٣)	(٦٦٥,٧٤٢)	(٨,١٦٠)	(٢٤٥,٤٦١)	التكلفة
٢,١٠٥,٠٥٩	١٨١,٩٧٠	٤١١,١٧١	١٨,٤٧٧	١,٤٩٣,٤٤١	مجمع الإهلاك
٢,١٠٥,٠٥٩	١٨١,٩٧٠	٤١١,١٧١	١٨,٤٧٧	١,٤٩٣,٤٤١	صافي القيمة الدفترية في ٢٠٢١/١٢/٣١
٤١٣,٤٢٥	١١١,٤٣٩	٥٥,٤٦٣	٦,٦٢٤	٢٣٩,٨٩٩	الرصيد في ٢٠٢٢/١/١
(٨,٠٦١)	(٤,٥٣١)	(٣,٣٤٣)	-	(١٨٧)	صافي القيمة الدفترية في ٢٠٢٢/١/١
(١٤٢,٣٧١)	(٧٢,٧٧٧)	(٤٠,٢١٣)	(٣,٠٣٤)	(٢٦,٣٤٧)	إضافات
٦,٩٢٢	٣,٨٣٩	٣,٠٨٣	-	-	استيعادات
٢,٣٧٤,٩٧٤	٢١٩,٩٤٠	٤٢٦,١٦١	٢٢,٠٦٧	١,٧٠٦,٨٠٦	إهلاك السنة
٢,٣٧٤,٩٧٤	٢١٩,٩٤٠	٤٢٦,١٦١	٢٢,٠٦٧	١,٧٠٦,٨٠٦	إهلاك مستبعد
٢,٣٧٤,٩٧٤	٢١٩,٩٤٠	٤٢٦,١٦١	٢٢,٠٦٧	١,٧٠٦,٨٠٦	صافي القيمة الدفترية في ٢٠٢٢/١٢/٣١
٣,٦٦٧,٣٥٩	٥٢٦,٤٥١	١,١٢٩,٠٣٣	٣٣,٢٦١	١,٩٧٨,٦١٤	الرصيد في ٢٠٢٢/٠١/١
(١,٢٩٢,٣٨٥)	(٣٦,٥١١)	(٧٠٢,٨٧٢)	(١١,١٩٤)	(٢٧١,٨٠٨)	التكلفة
٢,٣٧٤,٩٧٤	٢١٩,٩٤٠	٤٢٦,١٦١	٢٢,٠٦٧	١,٧٠٦,٨٠٦	مجمع الإهلاك
٢,٣٧٤,٩٧٤	٢١٩,٩٤٠	٤٢٦,١٦١	٢٢,٠٦٧	١,٧٠٦,٨٠٦	صافي القيمة الدفترية في ٢٠٢٢/١٢/٣١

٢٤ - إستثمارات عقارية

الإجمالي	المباني	الأراضي	
بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري	
٢٥,٤٠٠	٧,٠٠٠	١٨,٤٠٠	التكلفة
(٧٩٣)	(٧٩٣)	-	مجمع الإهلاك
٢٤,٦٠٧	٦,٢٠٧	١٨,٤٠٠	صافي القيمة الدفترية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
٢٤,٦٠٧	٦,٢٠٧	١٨,٤٠٠	الرصيد في ٢٠٢١/١/١
٢٠٠	٢٠٠	-	صافي القيمة الدفترية في ٢٠٢١/١/١
(١٤١)	(١٤١)	-	الإضافات
٢٤,٦٦٦	٦,٢٦٦	١٨,٤٠٠	إهلاك السنة
٢٥,٦٠٠	٧,٢٠٠	١٨,٤٠٠	صافي القيمة الدفترية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١
(٩٣٤)	(٩٣٤)	-	التكلفة
٢٤,٦٦٦	٦,٢٦٦	١٨,٤٠٠	مجمع الإهلاك
٢٤,٦٦٦	٦,٢٦٦	١٨,٤٠٠	صافي القيمة الدفترية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١
٢٤,٦٦٦	٦,٢٦٦	١٨,٤٠٠	الرصيد في ٢٠٢٢/١/١
٥,١٧٩	٥,١٧٩	-	صافي القيمة الدفترية في ٢٠٢٢/١/١
(١٤٤)	(١٤٤)	-	الإضافات
٢٩,٧٠١	١١,٣٠١	١٨,٤٠٠	إهلاك السنة
٢٩,٧٠١	١١,٣٠١	١٨,٤٠٠	صافي القيمة الدفترية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
٣٠,٧٧٩	١٢,٣٧٩	١٨,٤٠٠	التكلفة
(١,٠٧٨)	(١,٠٧٨)	-	مجمع الإهلاك
٢٩,٧٠١	١١,٣٠١	١٨,٤٠٠	صافي القيمة الدفترية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة
عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م

٢٥ - أرصدة مستحقة للبنوك

٣١ ديسمبر ٢٠٢١م بالآلاف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م بالآلاف جنيه مصري	
٦٠١,٠٨١	١,٠٦٨,٩٢٦	حسابات جارية
٤٥٠,٠٠٠	٦٢٦,١٨٣	ودائع
١,٠٥١,٠٨١	١,٦٩٥,١٠٩	الأجمالي
٩٦١,٤١٤	١,٥٥٤,٩٣٥	بنوك محلية
٨٩,٦٦٧	١٤٠,١٧٤	بنوك خارجية
١,٠٥١,٠٨١	١,٦٩٥,١٠٩	الأجمالي
٨٩,٦٦٧	١٤٠,١٧٤	أرصدة بدون عائد
٤٥٠,٠٠٠	٦٢٦,١٨٣	أرصدة ذات عائد متغير
٥١١,٤١٤	٩٢٨,٧٥٢	أرصدة ذات عائد ثابت
١,٠٥١,٠٨١	١,٦٩٥,١٠٩	الأجمالي

٢٦ - الأوعية الادخارية و شهادات الادخار

٣١ ديسمبر ٢٠٢١م بالآلاف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م بالآلاف جنيه مصري	
٨,٨٣٨,٦٥٩	١٠,٤٩٤,١٤٧	حسابات تحت الطلب
٥٧,٥١٥,٩٣٨	٦٥,٧٤٦,٦٠٦	حسابات لأجل وبإخطار
٤٢,٨٤٧,٧٥٤	٤٦,٤٥٠,٦٢٥	شهادات ادخار
٢٣١,٦٥٣	٧٨٩,٧٥٠	الحسابات الأخرى *
١٠٩,٤٣٤,٠٠٤	١٢٣,٤٨١,١٢٨	الاجمالي
٢,٨١٣,٦٤١	٣,٩٢٢,٩٩٢	حسابات مؤسسات
١٠٦,٦٢٠,٣٦٣	١١٩,٥٥٨,١٣٦	حسابات أفراد
١٠٩,٤٣٤,٠٠٤	١٢٣,٤٨١,١٢٨	الاجمالي
٩,٠٧٠,٣١٢	١١,٢٨٣,٨٩٧	أرصدة بدون عائد
١٠٠,٣٦٣,٦٩٢	١١٢,١٩٧,٢٣١	أرصدة ذات عائد متغير
١٠٩,٤٣٤,٠٠٤	١٢٣,٤٨١,١٢٨	الاجمالي

* تتضمن الحسابات الأخرى في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م حسابات قدرها ٤٥,٨٠٠ ألف جنيه مصري مقابل ٢١,٥١٩ ألف جنيه مصري في تاريخ المقارنة ، تمثل ضمان لارتباطات غير قابلة للإلغاء خاصة باعتمادات مستنديه - استيراد وتصدير والقيمة العادلة لتلك الودائع هي تقريبا قيمتها الحالية .

٢٧ - التزامات أخرى

٣١ ديسمبر ٢٠٢١م بالآلاف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م بالآلاف جنيه مصري	
٢,٧١٣,١٧٤	٣,٥٣٦,٣٢٠	عوائد مستحقة
١١,٩٤٥	١٦,٣٣١	مصروفات مستحقة
١٨٠,٣١٠	١٨٨,٠٥٠	الزكاة المستحقة شرعا
٧٢,١٤٥	١٣٦,٩٣٤	توزيعات مساهمين
٣٩١,٧٤٠	٧٢٠,١٣٥	أرصدة دائنة متنوعة
٣,٣٦٩,٣١٤	٤,٥٩٧,٧٧٠	الاجمالي

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة
عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م

٢٨ - مخصصات أخرى

٣١ ديسمبر ٢٠٢١م	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م	
بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري	
٨٦,٠٦٣	١٢٣,٣٧٥	الرصيد في أول السنة
٢,٤٨٩	(٥,٠٢٨)	تعديل رصيد أول السنة
٨٨,٥٥٢	١١٨,٣٤٧	الرصيد بعد التعديل
(٣٠)	٦,٨٣٧	فروق ترجمة عملات أجنبية
(٥,٠٧٨)	(١٢,٤١٣)	المستخدم خلال السنة
٧٠,٠٤٣	٢٣٣,٤١٥	المكون من المخصصات
(٣٠,١١٢)	(٣٥,٧٧٩)	مخصصات انتفى الغرض منها
١٢٣,٣٧٥	٣١٠,٤٠٧	الرصيد في آخر السنة

٢٩ - رأس المال المصدر والمدفوع وأسهم الخزينة

يبلغ رأس المال المصدر والمدفوع مبلغ ٥,٦٧٧,٥٠٩ ألف جنيه مصري في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م بقيمة أسمية ١ دولار أمريكي للسهم وجميع الأسهم مسدده بالكامل .

عدد الأسهم	أسهم عادية بالآلاف جنيه مصري	أسهم خزينة بالآلاف جنيه مصري	الإجمالي بالآلاف جنيه مصري	
٦٠٧,٤٧١,٤٥٠	٥,٦٧٧,٥٠٩	(٩,٨٩٢)	٥,٦٦٧,٦١٧	الرصيد في أول السنة
٦٠٧,٤٧١,٤٥٠	٥,٦٧٧,٥٠٩	(٩,٨٩٢)	٥,٦٦٧,٦١٧	الرصيد في نهاية السنة

- يبلغ رأس المال المرخص به مبلغ مليار دولار أمريكي .
- يبلغ رأس المال المصدر والمدفوع مبلغ ٦٠٧,٥ مليون دولار أمريكي بما يعادل ٥,٧ مليار جنيه مصري موزعة على ٦٠٧,٤٧١,٤٥٠ سهم وجميع الأسهم عادية .

٣٠ - الاحتياطيات

٣١ ديسمبر ٢٠٢١م	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م	
بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري	
٨٥,٤٠١	٣٧,٢٤١	احتياطي المخاطر البنكية العام (أ)
١,٦٤٦,١٨٤	١,٩١٤,٤٧٤	احتياطي قانوني (عام) (ب)
٢٥,٢٣٣	٢٥,٢٣٣	احتياطي رأسمالي (ج)
١,٨٠٣,٩٤١	٣,٢١٤,٩٢٤	احتياطي القيمة العادلة (د)
١٤٩,١٥٣	١٤٩,١٥٣	احتياطي المخاطر العام (هـ)
٣,٧٠٩,٩١٢	٥,٣٤١,٠٢٥	إجمالي

٣٠ / أ - احتياطي المخاطر البنكية العام

٣١ ديسمبر ٢٠٢١م	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م	
بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري	
٨٧,٢٦٣	٨٥,٤٠١	الرصيد في أول السنة المالية
(١,٨٦٢)	(٤٨,١٦٠)	المحول من احتياطي المخاطر البنكية عن أصول ألت ملكيتها للبنك
٨٥,٤٠١	٣٧,٢٤١	الرصيد في نهاية السنة المالية

٣٠ / ب - احتياطي قانوني (عام)

٣١ ديسمبر ٢٠٢١م	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م	
بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري	
١,٤٤٠,٦١٣	١,٦٤٦,١٨٤	الرصيد في أول السنة المالية
٢٠٥,٥٧١	٢٦٨,٢٩٠	محول من أرباح السنة المالية السابقة إلى احتياطي قانوني (عام)
١,٦٤٦,١٨٤	١,٩١٤,٤٧٤	الرصيد في نهاية السنة المالية

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة
عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م

٣٠ - الاحتياطات (تابع)

٣٠ / ج - احتياطي رأسمالي

٣١ ديسمبر ٢٠٢١م	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م
بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري
٢٢,٦٨٣	٢٥,٢٣٣
٢,٥٥٠	-
٢٥,٢٣٣	٢٥,٢٣٣

الرصيد في أول السنة المالية
محول من أرباح السنة المالية السابقة إلى احتياطي رأسمالي
الرصيد في نهاية السنة المالية

* يمثل أرباح بيع أصول ثابتة تم تحويلها للاحتياطي الرأسمالي قبل إجراء توزيعات الأرباح وتم تكوينه وفقاً للمادة ٤٠ من القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١م.

٣٠ / د - احتياطي القيمة العادلة

٣١ ديسمبر ٢٠٢١م	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م
بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري
١,٦٦٦,٨٢٠	١,٨٠٣,٩٤١
٣٥,٨٣٤	١,٣٨٨,٢١٠
(٢,٤٦٠)	٣,٣٨٤
١٠٣,٧٤٧	١٩,٣٨٩
١,٨٠٣,٩٤١	٣,٢١٤,٩٢٤

الرصيد في أول السنة المالية
التغير في القيمة العادلة
التغير في مخصص الخسائر الأنتمائية المتوقعة لأدوات الدين
خسائر اضمحلال استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل
الآخر (إيضاح ٢٠/هـ)
الرصيد في نهاية السنة المالية

٣٠ / هـ - احتياطي المخاطر العام

٣١ ديسمبر ٢٠٢١م	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م
بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري
١٤٩,١٥٣	١٤٩,١٥٣
١٤٩,١٥٣	١٤٩,١٥٣

الرصيد في أول السنة المالية
الرصيد في نهاية السنة المالية

٣٠ / و - الأرباح المحتجزة (متضمنة أرباح السنة)

٣١ ديسمبر ٢٠٢١م	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م
بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري
٧,٤١٩,٥٢٢	٨,٥١٢,٣٩٤
١٠,٨٣٦	١٣,٠٠٩
(٢١١,٨٧٦)	(١,٠٤٠,٩٤٩)
١٢٥,٣٥٢	-
١,٨٦٢	٤٨,١٦٠
(٢٠٥,٥٧١)	(٢٦٨,٢٩٠)
(٢,٥٥٠)	-
(١,٥٩٠,٦٤٤)	-
٢,٩٦٥,٤٦٣	٤,٧٥٧,١٦٢
٨,٥١٢,٣٩٤	١٢,٠٢١,٤٨٦

الرصيد في أول السنة
المحول من احتياطي القيمة العادلة للأرباح المحتجزة
توزيعات أرباح
تسويات شركات تابعة
المحول من احتياطي المخاطر البنكية عن أصول الت ملكيتها للبنك
محول إلى الاحتياطي القانوني
محول إلى الاحتياطي رأسمالي
المحول من الأرباح المحتجزة لزيادة رأس المال
صافي أرباح السنة
صافي أرباح السنة والأرباح المحتجزة

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة
عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م

٣١- النقدية وما في حكمها

١/٣١- لأغراض إعداد قائمة التدفقات النقدية تتضمن النقدية وما في حكمها الأرصدة التالية التي لا تتجاوز تواريخ استحقاقها ثلاثة أشهر من تاريخ الاقتناء :

٣١ ديسمبر ٢٠٢١م بالآلاف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م بالآلاف جنيه مصري	
١,٢٨٩,٥٠٦	١,٤٤٢,٥٠٠	نقدية
١٨,٨٠٨,٣٦٣	٢٤,١٠٨,٦٤٥	أرصدة لدى البنوك
٣٦٩,٤٠٥	٩,٤٨٢,٤٢٨	أذون خزانة
<u>٢٠,٤٦٧,٢٧٤</u>	<u>٣٥,٠٣٣,٥٧٣</u>	الإجمالي

٢/٣١- لأغراض عرض قائمة التدفقات النقدية لم تتضمن قائمة التدفقات النقدية معاملات غير نقدية تتمثل فيما يلي :

- أ- لم يشمل التغيير في بند مرابحات ومشاركات للعملاء الحركة علي أصول ألت ملكيتها للبنك وفاء لديون ببند أصول أخري بمبلغ ١,٩٩٨,٦٦١ ألف جنيه مصري بالإضافة إلي ديون معدومة بمبلغ ٧٢,٠٢٨ الف جنيه مصري للعملاء.
- ب- لم يشمل التغيير في بند استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الأخر فروق التقييم والتي أدرجت ببند خسائر اضمحلال استثمارات مالية واحتياطي القيمة العادلة بمبلغ ١,٣٩١,٥٩٤ الف جنيه مصري.

٣٢- التزامات عرضية وارتباطات

أ - مطالبات قضائية

يوجد عدد من القضايا القائمة المرفوعة ضد البنك في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م وتم تكوين مخصص لتلك القضايا وما تم تكوينه يمثل التزام قانوني نتج عن حدث في الماضي وأمكن تقديره بدرجة يعتمد عليها ومن المتوقع تحقق خسائر عنها وتحملت به نتائج أعمال البنك.

ب - ارتباطات رأسمالية

بلغت تعاقدات البنك عن ارتباطات رأسمالية ٥٣٧,٨٦٥ ألف جنيه مصري عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م مقابل ٣٨١,١٥٢ الف جنيه مصري في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١م متمثلة في ارتباطات عن تعاقدات أصول ثابتة وتوجد ثقة كافية لدى الإدارة من تحقق إيرادات صافية وتوافر تمويل لتغطية تلك الارتباطات.

ج - ارتباطات عن عمليات التوظيف والاستثمار

تتمثل ارتباطات البنك الخاصة بارتباطات عن عمليات التوظيف والاستثمار فيما يلي :

٣١ ديسمبر ٢٠٢١م بالآلاف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م بالآلاف جنيه مصري	
١,١٤٤,٢٤٣	٢,١٤١,٩٠٢	ارتباطات عن توظيفات
٩١,٥٤٨	٩٣,٤٦٠	خطابات ضمان
٢٧,٤٥٩	١٣,٦٩٣	اعتمادات مستنديه استيراد
<u>١,٢٦٣,٢٥٠</u>	<u>٢,٢٤٩,٠٥٥</u>	الإجمالي

٣٣- المعاملات مع أطراف ذوي علاقة

تتمثل المعاملات وأرصدة الأطراف ذوي العلاقة في نهاية السنة المالية فيما يلي :

أعضاء الإدارة العليا وأفراد العائلة المقربين

٣١ ديسمبر ٢٠٢١م
بالآلاف جنيه مصري

٣١ ديسمبر ٢٠٢١م بالآلاف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م بالآلاف جنيه مصري
٢,٦٨٥	٦,٢٤٨
٤,٣٨١	-
(٨١٨)	(٤,٦٣٤)
<u>٦,٢٤٨</u>	<u>١,٦١٤</u>
<u>٨٧٥</u>	<u>١٤٩</u>

مشاركات ومرابحات ومضاربات وتسهيلات للعملاء

أول السنة المالية

مشاركات ومرابحات ومضاربات صادرة خلال السنة

مشاركات ومرابحات ومضاربات محصلة خلال السنة

آخر السنة

عائد المشاركات والمرابحات والمضاربات *

* العائد المذكور ضمن الرصيد المدين للعمليات

- لا يوجد عمليات مشاركات ومضاربات ممنوحة لأعضاء الإدارة العليا وأفراد العائلة المقربين في نهاية ديسمبر ٢٠٢٢م (مقابل ٤,٣٨١ ألف جنيه مصري بعائد ١٤% في سنة المقارنة).

٣٤- صناديق استثمار بنك فيصل الإسلامي المصري (ذو العائد الدوري وذو العائد التراكمي)

- صندوق استثمار بنك فيصل الإسلامي المصري (ذو العائد الدوري)

الصندوق أحد الأنشطة المصرفية المرخص بها للبنك بموجب قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية ، وتقوم بإدارة الصندوق شركة هيرمس لإدارة صناديق الاستثمار، وقد بلغ عدد وثائق استثمار هذا الصندوق ٥٠٠,٠٠٠ وثيقة قيمتها ٥٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيه مصري خصص للبنك ٥٠,٠٠٠ وثيقة منها (قيمتها الاسمية ١٠٠ جنيه مصري) لمباشرة نشاط الصندوق.

وقد قام البنك بشراء عدد ١٦٢,٤٢٠ وثيقة المحفوظ بها بمبلغ ٢٢,٩٢٨,٤٩٦ جنيه مصري بلغت قيمتها الإستردادية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م بمبلغ ٢٦,٠٢٤,٥٥٧ جنيه مصري .

وقد بلغت القيمة الإستردادية للوثيقة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م مبلغ ١٦٠,٢٣ جنيه مصري بعد توزيعات قدرها ٧٤,٧٥ جنيه مصري منذ بدء النشاط كما بلغت عدد وثائق الصندوق القائمة في ذات التاريخ ٨٥٩,٤٩٩ وثيقة .

- صندوق استثمار بنك فيصل الإسلامي المصري وبنك التجارى الدولى (ذو العائد التراكمي)

الصندوق أحد الأنشطة المصرفية المرخص بها للبنك مع البنك التجارى الدولي بموجب قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية ، وتقوم بإدارة الصندوق شركة سى أى اسيتس مانجمنت لإدارة صناديق الاستثمار ، وقد بلغ عدد وثائق استثمار هذا الصندوق مليون وثيقة قيمتها ١٠٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيه مصري خصص للبنك ٢٥,٠٠٠ وثيقة منها (قيمتها الاسمية ٢,٥٠٠,٠٠٠ جنيه مصري) لمباشرة نشاط الصندوق.

وقد قام البنك بشراء عدد ٣٢,٠٠٠ وثيقة المحفوظ بها بمبلغ ٢,٣٥٣,٦٥٣ جنيه مصري بلغت قيمتها الإستردادية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م بمبلغ ٤,٦٤٠,٩٦٠ جنيه مصري .

وقد بلغت القيمة الإستردادية للوثيقة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م مبلغ ١٤٥,٠٣ جنيه مصري كما بلغت عدد وثائق الصندوق القائمة في ذات التاريخ ٣٠٨,٢٥١ وثيقة .

وطبقاً لعقد إدارة الصندوق وكذلك نشرة الاكتتاب يحصل بنك فيصل على أتعاب وعمولات مقابل إشرافه على الصندوقين وكذلك الخدمات الإدارية الأخرى التي يؤديها له ، وقد بلغ إجمالي الأتعاب والعمولات ١٠٧٣.٧٣ جنيه مصري عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م أدرجت ضمن بند إيرادات الأتعاب والعمولات بقائمة الدخل.

٣٥- أحداث هامة

يتابع بنك فيصل الإسلامي تطورات أزمة روسيا وأوكرانيا ومدى تأثيرها على الاقتصاد المصري وانعكاس تلك الأزمة على عملاء البنك بمختلف الأنشطة والقطاعات الاقتصادية وبناء على ذلك فإن البنك مستمر في إجراءات الحماية الداخلية من خلال مراقبة ومراجعة مستوي المخصصات وكذلك نسبة تغطية المحفظة لتخفيف حدة التأثير على محفظة التوظيفات مع العملاء.